Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

# ليبيا ودول الساحل الأفريقي: دراسة في الأبعاد السياسية والأمنية والهجرة غير الشرعية

أساور عبدالرزاق دوة
جامعةُ الزَّاوية / كلّية الاقتصـــــاد

عماد عمر عبدالله خليفة
كلية الاقتصاد/ جامعة صبراتة

# Libya and the Sahel Countries: A Study in the Political, Security, and Illegal Migration Dimensions

**Asawer Abdulrazzaq Dawa Emad Omar Abdullah Khalifa**

**University of Zawiya / Faculty of Economics**

**Faculty of Economics / University of Sabratha**

emad.khalifa@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/07/10 –تاريخ المراجعة:2026/07/18– تاريخ القبول: 2026/07/28– تاريخ للنشر : 2026 /8/29

**الملخص**

يتناول البحث علاقة ليبيا بدول الساحل الأفريقي من خلال دراسة الأبعاد السياسية والأمنية وظاهرة الهجرة غير الشرعية، باعتبارها علاقة مركبة تتجاوز حدود الجوار الجغرافي إلى مجالات الأمن والاستقرار والتفاعل الإقليمي. وقد أوضح البحث أن الموقع الجغرافي لليبيا جعلها حلقة وصل بين شمال أفريقيا ودول الساحل، كما جعلها متأثرة بالاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة في محيطها الجنوبي. وبيّن البحث أن ضعف مؤسسات الدولة الليبية بعد عام 2011 أسهم في تنامي شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، الأمر الذي انعكس على الأمن الليبي والإقليمي. وخلص البحث إلى ضرورة تبني مقاربة شاملة تجمع بين ضبط الحدود، وتعزيز التعاون مع دول الساحل، ومعالجة أسباب الهجرة من جذورها.

**الكلمات المفتاحية :**ليبيا، دول الساحل الأفريقي، الأمن، الهجرة غير الشرعية، التهريب.

**Abstract:**

This study examines the relationship between Libya and the African Sahel countries by analyzing the political and security dimensions, as well as the phenomenon of irregular migration. It argues that this relationship goes beyond geographical proximity and extends to issues of security, stability, and regional interaction. The study shows that Libya's geographical location has made it a link between North Africa and the Sahel countries, while also exposing it to the effects of political instability and armed conflicts in its southern neighborhood. It further explains that the weakness of Libyan state institutions after 2011 contributed to the expansion of smuggling networks, irregular migration, and organized crime, which affected both Libyan and regional security. The study concludes that a comprehensive approach is needed, combining border control, cooperation with Sahel countries, and addressing the root causes of migration.

**Keywords:** Libya, African Sahel countries, security, irregular migration, smuggling.

**المقدمة**

تُعد منطقة الساحل الأفريقي من أكثر الأقاليم ارتباطًا بتحولات الأمن والسياسة في القارة الأفريقية، إذ لا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد نطاق جغرافي فاصل بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، بل بوصفها مجالًا مفتوحًا للحركة والتداخل بين الدولة والقبيلة والحدود والموارد وشبكات العبور، وقد جعلت الطبيعة الصحراوية الممتدة، وضعف الحضور المؤسسي في بعض المناطق الطرفية، من قضايا النزاع المسلح والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية قضايا ذات امتداد عابر للحدود، بحيث تنتقل آثارها من دولة إلى أخرى، وتتحول من مشكلات محلية إلى تحديات إقليمية مركبة .[1]

وتكتسب ليبيا داخل هذا المجال موقعًا خاصًا بحكم اتصالها الجغرافي المباشر بالفضاء الصحراوي والساحلي، وبحكم امتداد جنوبها عبر مساحات واسعة تتصل بطرق العبور نحو تشاد والنيجر والسودان والجزائر، فضلًا عن ارتباط هذه الطرق تاريخيًا بحركة القبائل والتجارة والتنقل السكاني، وقد أسهم هذا الموقع في جعل الجنوب الليبي، ولا سيما إقليم فزان، منطقة تماس بين شمال أفريقيا وعمقها الأفريقي، الأمر الذي منح العلاقات الليبية مع دول الساحل أبعادًا تتجاوز العلاقات الدبلوماسية التقليدية إلى أبعاد سياسية وأمنية واجتماعية متداخلة .[2]

وقد ازدادت أهمية هذا التداخل بعد التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، إذ انعكست هشاشة السلطة المركزية وتعدد الفاعلين المحليين على طبيعة العلاقة بين الداخل الليبي ومحيطه الإقليمي، فلم تعد الحدود الجنوبية مجرد خطوط فاصلة بين دول، بل أصبحت مجالًا تتحرك داخله جماعات مسلحة وشبكات تهريب وقوى اجتماعية ذات امتدادات قبلية وعرقية عابرة للحدود، إذ أصبحت ليبيا جزءًا من معادلة أمنية أوسع تشمل دول الساحل، كما أصبحت تطورات الساحل بدورها مؤثرة في مسارات الاستقرار داخل ليبيا .[3]

وتبرز الأبعاد الأمنية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل من خلال ارتباط الجنوب الليبي بشبكات تهريب السلاح والوقود والمخدرات والبشر، وبالصراع على المعابر والطرق والحقول النفطية ونقاط السيطرة المحلية، وقد أشار عدد من الدراسات إلى أن الجنوب الليبي أصبح بعد عام 2011 أكثر اندماجًا في فضاء الساحل والصحراء بفعل نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب ذات الامتداد العابر للحدود، وأن الصراع على المدن والموارد والمسارات الحدودية أصبح عاملًا مهمًا في إنتاج عدم الاستقرار داخل ليبيا وفي محيطها الإقليمي .[4]

وفي جانب الهجرة غير الشرعية، تمثل ليبيا حلقة مركزية في مسارات الهجرة القادمة من دول الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء باتجاه شمال أفريقيا والبحر المتوسط، فهي في الوقت نفسه دولة عبور ومقصد مؤقت ومجال نشاط لشبكات التهريب، وقد ساعد اتساع الحدود البرية، وضعف الرقابة على بعض المنافذ، وتداخل الهجرة مع الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، على تحويل هذه الظاهرة إلى أحد الملفات المؤثرة في الأمن الوطني الليبي وفي علاقات ليبيا مع دول الجوار الأفريقي والأوروبي .[5]

وعليه، فإن دراسة ليبيا ودول الساحل الأفريقي تقتضي التعامل مع هذا المجال بوصفه فضاءً واحدًا تتداخل فيه السياسة بالأمن، والهجرة بالاقتصاد غير المشروع، والحدود بالتحولات الاجتماعية والقبلية، فالعلاقة بين ليبيا ودول الساحل لا يمكن حصرها في بعدها الجغرافي، بل تتشكل عبر مجموعة من الروابط المعقدة التي تجعل الاستقرار في ليبيا مرتبطًا بدرجة كبيرة بما يجري في الساحل، وتجعل أمن الساحل متأثرًا بدوره بمستوى ضبط الحدود وبناء المؤسسات داخل الدولة الليبية .[6]

**أسباب اختيار الموضوع**

يرجع اختيار موضوع **ليبيا ودول الساحل الأفريقي: دراسة في الأبعاد السياسية والأمنية والهجرة غير الشرعية** إلى الأهمية المتزايدة التي أصبحت تمثلها منطقة الساحل الأفريقي بالنسبة للأمن والاستقرار في ليبيا، خاصة في ظل اتساع الحدود الجنوبية وصعوبة ضبطها، كما أن ارتباط ليبيا بعدد من دول الساحل جعلها تتأثر بصورة مباشرة بما تشهده هذه المنطقة من اضطرابات سياسية ونزاعات مسلحة وتحركات غير نظامية للسكان.

كما جاء اختيار الموضوع نتيجة لتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الأراضي الليبية، وما ترتب عليها من آثار أمنية واجتماعية وسياسية، فضلًا عن ارتباطها بشبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، إذ إن دراسة هذا الموضوع تساعد على فهم طبيعة العلاقة بين ليبيا ودول الساحل، وتوضيح أبرز الأبعاد السياسية والأمنية المرتبطة بها.

**مشكلة الدراسة**

تمثل العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي إحدى القضايا السياسية والأمنية المعقدة، بسبب التداخل الجغرافي والبشري والأمني بين الجنوب الليبي وامتداده نحو تشاد والنيجر ومالي والسودان. وقد أسهمت حالة عدم الاستقرار التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 في تنامي نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، وتحويل الحدود الجنوبية إلى مجال مفتوح لتحركات عابرة للحدود. كما أدى الصراع على المعابر وطرق التهريب والحقول النفطية ومناطق النفوذ إلى زيادة الأهمية الإقليمية لمنطقة فزان. ويرتبط البعد الأمني في هذه العلاقة بالبعد السياسي، نتيجة ضعف مؤسسات الدولة وتعدد مراكز القرار وصعوبة وضع استراتيجية موحدة للتعامل مع دول الساحل. وتُعد الهجرة غير الشرعية من أبرز مظاهر هذه الإشكالية، إذ أصبحت ليبيا دولة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء باتجاه أوروبا، وما يرتبط بذلك من نشاط شبكات الاتجار بالبشر وتهريب السلاح. ولا تقتصر أسباب هذه الظاهرة على ضعف الرقابة الأمنية، بل ترتبط أيضًا بالفقر والبطالة وضعف التنمية في دول المصدر والعبور، فضلًا عن استفادة بعض الفاعلين المحليين والإقليميين من استمرارها. ومن ثم، تتحدد مشكلة الدراسة في بحث الأبعاد السياسية والأمنية والهجرة غير الشرعية في العلاقات الليبية مع دول الساحل الأفريقي، وبيان أثرها في أمن ليبيا واستقرارها.

**تساؤلات الدراسة**

**التساؤل الرئيس:** ما طبيعة العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي في ضوء الأبعاد السياسية والأمنية وظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

**الأسئلة الفرعية:**

1. ما أبرز الأبعاد السياسية التي تحكم علاقة ليبيا بدول الساحل الأفريقي؟
2. ما أهم التحديات الأمنية الناتجة عن تداخل ليبيا مع دول الساحل الأفريقي؟
3. كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية في العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي وفي الأمن الليبي؟

**فرضيات**

**الفرض الرئيس:** تقوم العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي على تداخل مجموعة من الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصورة مباشرة في طبيعة هذه العلاقة وفي مستوى الأمن والاستقرار داخل ليبيا.

**الفروض الفرعية:**

1. تؤثر التحولات السياسية وعدم الاستقرار المؤسسي في ليبيا ودول الساحل الأفريقي في طبيعة العلاقات السياسية والتعاون الإقليمي بين هذه الدول.

2. يسهم ضعف الرقابة على الحدود الجنوبية وتنامي نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والجريمة المنظمة في زيادة التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا ودول الساحل الأفريقي.
3. تؤدي الهجرة غير الشرعية وتزايد نشاط شبكات الاتجار بالبشر إلى تعقيد العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي، وتهديد الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي الليبي.

**أهمية البحث**

**أولًا: الأهمية العلمية**

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من تناوله للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي بوصفها علاقة مركبة لا تقتصر على البعد الجغرافي أو السياسي، بل تشمل أبعادًا أمنية واجتماعية ترتبط بالأمن القومي وضبط الحدود والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما يسعى البحث إلى تقديم معالجة علمية تجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية وظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار تحليلي متكامل، بدلًا من تناول كل بعد بصورة منفصلة، بما يسهم في توضيح طبيعة الترابط بينها، وإثراء الدراسات المتعلقة بعلاقات ليبيا بمحيطها الأفريقي.

**ثانيًا: الأهمية العملية**

تتمثل الأهمية العملية للبحث في إمكانية الاستفادة من نتائجه في التعرف على أبرز التحديات السياسية والأمنية التي تواجه ليبيا في علاقتها بدول الساحل الأفريقي، ولا سيما ما يتعلق بضعف ضبط الحدود وانتشار شبكات التهريب والاتجار بالبشر وتزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية. كما يمكن أن تساعد نتائج البحث صناع القرار والجهات المعنية في وضع رؤية أكثر وضوحًا للتعامل مع هذه التحديات، وتعزيز التعاون السياسي والأمني بين ليبيا ودول الساحل، بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي .

**أهداف البحث**

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى دراسة العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي من خلال تحليل الأبعاد السياسية والأمنية وظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وتتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

1. توضيح طبيعة الأبعاد السياسية التي تحكم علاقة ليبيا بدول الساحل الأفريقي.
2. بيان أهم التحديات الأمنية المرتبطة بالحدود الجنوبية الليبية وامتداداتها في منطقة الساحل.
3. تحليل أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الليبي وعلى طبيعة العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي.
4. إبراز دور شبكات التهريب والجريمة المنظمة في تعقيد العلاقة بين ليبيا وفضائها الساحلي.
5. تقديم تصور أكاديمي يوضح الترابط بين السياسة والأمن والهجرة في دراسة العلاقة الليبية الساحلية.

**منهج البحث**

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك من خلال وصف طبيعة العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي، وتحليل أبعادها السياسية والأمنية، وبيان أثر الهجرة غير الشرعية في هذه العلاقة، كما يستعين البحث بالمنهج التاريخي عند تتبع تطور العلاقة بين ليبيا ودول الساحل، خاصة بعد التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، وما نتج عنها من تغير في طبيعة التهديدات العابرة للحدود، ويُعد هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الموضوع، لأنه لا يكتفي بسرد الوقائع، بل يحاول تحليل العلاقة بين المتغيرات السياسية والأمنية والهجرية في إطار إقليمي مترابط.

**حدود الدراسة**

**أولًا: الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بحث علاقة ليبيا بدول الساحل الأفريقي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: البعد السياسي، والبعد الأمني، وبعد الهجرة غير الشرعية، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية إلا بالقدر الذي يخدم تحليل الظاهرة.

**ثانيًا: الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في ليبيا ودول الساحل الأفريقي ذات الصلة المباشرة بالجنوب الليبي، خاصة تشاد والنيجر ومالي والسودان، مع الإشارة إلى بقية دول الساحل عند الحاجة.

**ثالثًا: الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على المرحلة الممتدة من عام 2011 إلى الوقت الراهن، باعتبارها المرحلة التي شهدت تصاعدًا واضحًا في التحديات الأمنية والهجرية المرتبطة بالجنوب الليبي ودول الساحل.

**رابعًا: الحدود العلمية:** تندرج الدراسة ضمن مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مع الاستفادة من بعض الأدبيات الأمنية والهجرية التي تساعد على فهم طبيعة التهديدات العابرة للحدود.

**الدراسات السابقة**

**1- دراسة محمد الجارح، 2016** تناولت هذه الدراسة التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء من منظور ليبي، وركزت على أثر الفراغ المؤسسي وضعف بناء الدولة بعد عام 2011 في تصاعد التهديدات الأمنية داخل ليبيا ومحيطها الإقليمي، وقد أوضحت الدراسة أن الجماعات المسلحة، وضعف السيطرة على الحدود، وتعدد مراكز القوة، كلها عوامل أسهمت في تحويل ليبيا إلى ساحة مفتوحة أمام التهديدات العابرة للحدود، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تحليل البعد الأمني للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي.[7]

أظهرت نتائج الدراسة أن حالة الفراغ المؤسسي التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 أسهمت بصورة مباشرة في تصاعد التهديدات الأمنية داخل البلاد وفي محيطها الإقليمي، إذ أدى ضعف مؤسسات الدولة وغياب سلطة مركزية قادرة على فرض سيطرتها إلى انتشار الجماعات المسلحة وتعدد مراكز القوة والنفوذ. كما بينت النتائج أن المناطق الجنوبية والحدودية أصبحت أكثر عرضة لتحركات الجماعات العابرة للحدود وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، بسبب ضعف الانتشار الأمني واتساع المساحات الحدودية وصعوبة مراقبتها.

وأوضحت الدراسة أن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء لا تقتصر آثارها على دولة واحدة، بل تتسم بطابع عابر للحدود، حيث تتداخل أنشطة الجماعات المسلحة مع تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والهجرة غير الشرعية. كما توصلت إلى أن ضعف التنسيق الأمني بين ليبيا ودول الساحل أسهم في استمرار هذه التهديدات وتوسع نطاقها، وأن تحقيق الاستقرار في ليبيا يرتبط إلى حد كبير بتعزيز التعاون مع دول الجوار الأفريقي وإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية.

**الفجوة البحثية:** ركزت الدراسة على التحديات الأمنية الناتجة عن ضعف الدولة الليبية، دون التوسع في تحليل الأبعاد السياسية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي، كما لم تتناول بصورة متكاملة أثر الهجرة غير الشرعية في تشكيل هذه العلاقة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال الربط بين الأبعاد السياسية والأمنية والهجرة غير الشرعية.

**2- دراسة ولفرام لاخر، 2014** ركزت هذه الدراسة على الجنوب الليبي، ولا سيما منطقة فزان، بوصفها منطقة ذات أهمية استراتيجية في فهم العلاقة بين ليبيا ودول الساحل، وقد بينت الدراسة أن الجنوب الليبي أصبح بعد عام 2011 مجالًا للصراع بين جماعات محلية وشبكات تهريب، وأن هذا الصراع يرتبط بطرق العبور والموارد والمعابر الحدودية، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في فهم البعد الأمني والحدودي للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل .[8]

كشفت نتائج الدراسة أن منطقة فزان تحولت بعد عام 2011 إلى ساحة للتنافس والصراع بين جماعات محلية وقبلية ومسلحة، سعت كل منها إلى فرض سيطرتها على المدن والطرق الصحراوية والمعابر الحدودية ومصادر الموارد. وأظهرت

النتائج أن ضعف مؤسسات الدولة وانسحاب الأجهزة الأمنية من مناطق واسعة في الجنوب أتاحا المجال أمام شبكات التهريب لممارسة أنشطتها بصورة أكثر اتساعًا، وربط الجنوب الليبي بمسارات ممتدة داخل دول الساحل والصحراء.

كما بينت الدراسة أن التنافس على طرق العبور والموارد الاقتصادية كان من أبرز أسباب استمرار النزاعات المحلية في فزان، وأن بعض الجماعات المسلحة اعتمدت على عائدات تهريب الوقود والأسلحة والبشر والمهاجرين في تمويل أنشطتها. وتوصلت الدراسة إلى أن الأوضاع الأمنية في الجنوب الليبي تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات السياسية والأمنية في الدول المجاورة، وأن غياب التعاون الحدودي بين ليبيا ودول الساحل أسهم في زيادة هشاشة المنطقة وتحولها إلى فضاء مفتوح أمام الفاعلين غير الرسميين.

**الفجوة البحثية:** اقتصرت الدراسة بدرجة أساسية على تحليل الصراعات المحلية وشبكات التهريب في منطقة فزان، ولم تتناول العلاقة السياسية الشاملة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي، كما لم تدرس الهجرة غير الشرعية بوصفها متغيرًا مستقلًا يؤثر في الأمن الليبي والعلاقات الإقليمية، وهو ما تتناوله الدراسة الحالية.

**3- دراسة محمد إمحمد محمد أبو زيد، 2019** تناولت هذه الدراسة أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي خلال الفترة من 2011 إلى 2017، وركزت على أسباب الظاهرة وآثارها السياسية والأمنية والاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ارتبطت بتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وأنها مثلت تهديدًا للأمن القومي الليبي، خاصة مع نشاط شبكات التهريب والاتجار بالبشر، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تحليل بعد الهجرة غير الشرعية داخل الإطار الليبي .[9]

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بعد عام 2011 من أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي، نتيجة انهيار منظومة الرقابة على الحدود وتراجع قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط حركة الأفراد والجماعات. كما أظهرت النتائج أن ليبيا تحولت من دولة عبور مؤقتة إلى إحدى أهم مناطق تجمع المهاجرين القادمين من الدول الأفريقية، سواء بغرض الاستقرار داخلها أو الانتقال منها نحو السواحل الأوروبية.

وبينت الدراسة أن نشاط شبكات التهريب والاتجار بالبشر أسهم في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وأن هذه الشبكات استفادت من حالة الفوضى الأمنية وانتشار السلاح وتعدد الجماعات المسلحة. كما كشفت النتائج عن وجود آثار سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية للظاهرة، تمثلت في زيادة الضغوط على الخدمات العامة، وظهور بعض المشكلات الصحية والاجتماعية، واستغلال المهاجرين في الأعمال غير المشروعة، إلى جانب ارتباط بعض مسارات الهجرة بعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة.

وأكدت الدراسة أن مواجهة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تتم من خلال الإجراءات الأمنية الداخلية وحدها، بل تتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز الرقابة على الحدود، وتطوير التعاون مع دول المصدر والعبور والمنظمات الإقليمية والدولية.

**الفجوة البحثية:** ركزت الدراسة على تأثير الهجرة غير الشرعية في الأمن القومي الليبي من منظور داخلي، دون تحليل دور دول الساحل الأفريقي بوصفها دول مصدر وعبور، كما لم تربط الظاهرة بطبيعة العلاقات السياسية والأمنية بين ليبيا وهذه الدول، وهو الجانب الذي تركز عليه الدراسة الحالية.

**4- دراسة خالد أبو القاسم عمر الهنشيري، 2025** بحثت هذه الدراسة أثر الحدود البرية لدول الساحل الأفريقي على أمن واستقرار ليبيا، وركزت على الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل والصحراء، وعلى التهديدات الأمنية التي تواجه ليبيا نتيجة هشاشة الحدود وتنامي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحدود البرية تمثل أحد أهم مصادر التهديد للأمن الليبي، بسبب صعوبة ضبطها وارتباطها بجماعات وشبكات عابرة للحدود، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي بصورة مباشرة لأنها قريبة من موضوعه ومجاله المكاني .[10]

أظهرت نتائج الدراسة أن الحدود البرية الممتدة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي تمثل أحد أبرز مصادر التهديد للأمن والاستقرار الليبي، بسبب اتساعها الجغرافي، وطبيعتها الصحراوية، وضعف الإمكانات الفنية والبشرية اللازمة لمراقبتها. كما بينت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الساحل ينعكس بصورة مباشرة على ليبيا، من خلال انتقال الجماعات المسلحة والأسلحة والمهاجرين وشبكات الجريمة المنظمة عبر المناطق الحدودية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هشاشة الحدود الجنوبية ساعدت على تنامي أنشطة تهريب البشر والأسلحة والمخدرات والوقود، وأن الجماعات العابرة للحدود استفادت من ضعف التنسيق بين السلطات الليبية ونظيراتها في دول الجوار. كما أوضحت أن الهجرة غير الشرعية أصبحت جزءًا من منظومة اقتصادية وأمنية معقدة، تشارك فيها شبكات محلية وإقليمية، الأمر الذي يجعل مواجهتها أكثر صعوبة.

وأكدت النتائج أن تعزيز الأمن الحدودي يتطلب تطوير قدرات الأجهزة الليبية، وزيادة التنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الساحل، وإنشاء آليات مشتركة لمراقبة المعابر والمسارات الصحراوية، إلى جانب معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى استمرار التهديدات العابرة للحدود.

**الفجوة البحثية:** على الرغم من تناول الدراسة أثر الحدود البرية في الأمن والاستقرار الليبي، فإنها ركزت على الجانب الأمني والجغرافي بصورة أكبر، دون التوسع في دراسة طبيعة العلاقات السياسية بين ليبيا ودول الساحل، أو تحليل التفاعل المتبادل بين التحديات الحدودية والهجرة غير الشرعية والسياسات الإقليمية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى توضيحه.

**5- دراسة سعيد عمار محمد الكيلاني، 2024** تناولت هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا من حيث التأصيل المفاهيمي والأسباب والعوامل المؤثرة، وقد ركزت الدراسة على أن الهجرة غير الشرعية لا تمثل ظاهرة إنسانية فقط، بل ترتبط بآثار أمنية واجتماعية وسياسية تمس الدولة الليبية، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في دعم الجزء المتعلق بتأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الليبي .[11]

كشفت نتائج الدراسة أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ترتبط بمجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها الموقع الجغرافي للدولة الليبية، واتساع حدودها البرية والبحرية، وقربها من السواحل الأوروبية، فضلًا عن ضعف مؤسسات الدولة وتراجع الرقابة الأمنية بعد عام 2011. كما بينت النتائج أن الأزمات الاقتصادية والسياسية والصراعات المسلحة في عدد من الدول الأفريقية أسهمت في زيادة تدفقات المهاجرين نحو ليبيا.

وأوضحت الدراسة أن الظاهرة ترتب عليها عدد من الآثار الأمنية، من أبرزها تنامي نشاط شبكات الاتجار بالبشر والتهريب، واحتمال استغلال مسارات الهجرة في نقل الأسلحة والمخدرات والعناصر الإجرامية. كما أشارت إلى آثار اجتماعية واقتصادية تتمثل في الضغط على الخدمات العامة وسوق العمل، وانتشار بعض الأنشطة غير الرسمية، وتعرض المهاجرين للانتهاكات والاستغلال من جانب شبكات التهريب والجماعات المسلحة.

وتوصلت الدراسة إلى أن معالجة الظاهرة تتطلب وضع استراتيجية وطنية شاملة، تجمع بين ضبط الحدود، وتفعيل القوانين المتعلقة بالهجرة، وتحسين التنسيق بين المؤسسات الليبية، والتعاون مع الدول الأفريقية والمنظمات الدولية المعنية.

**الفجوة البحثية:** اهتمت الدراسة بالتأصيل النظري للهجرة غير الشرعية وآثارها في الأمن القومي الليبي، لكنها لم تتناول بصورة معمقة شبكات الهجرة والتهريب الممتدة بين ليبيا ودول الساحل، كما لم توضح أثر الظاهرة في طبيعة العلاقات السياسية والأمنية بين الجانبين، وهو ما تعالجه الدراسة الحالية ضمن إطار إقليمي أشمل.

**6- دراسة عبد السلام أحمد محمد الدبيب، 2025** تناولت هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية بوصفها أحد مهددات الأمن القومي الليبي منذ عام 2011، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والاقتراب الواقعي في العلاقات الدولية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط بين تفكك مؤسسات الدولة وفوضى السلاح من جهة، وتنامي الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب من جهة أخرى، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في الربط بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي الليبي .[12]

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة مباشرة بين تفكك مؤسسات الدولة الليبية بعد عام 2011 وتصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ أدى ضعف الأجهزة الأمنية والعسكرية وتعدد السلطات إلى تراجع قدرة الدولة على مراقبة حدودها وضبط حركة المهاجرين. كما بينت الدراسة أن انتشار السلاح والجماعات المسلحة ساعد شبكات التهريب والاتجار بالبشر على توسيع أنشطتها والاستفادة من حالة الفوضى وعدم الاستقرار.

وكشفت النتائج أن الهجرة غير الشرعية لا تمثل تهديدًا أمنيًا منفصلًا، بل تتداخل مع عدد من التهديدات الأخرى، مثل الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمخدرات وغسل الأموال والاتجار بالبشر. كما أوضحت الدراسة أن بعض الجماعات المسلحة اعتمدت على عائدات تهريب المهاجرين في تمويل أنشطتها، وهو ما أدى إلى تحول الظاهرة إلى جزء من اقتصاد الصراع وعدم الاستقرار.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الأمنية وحدها لا تكفي لمواجهة الظاهرة، وأن الحد منها يتطلب توحيد مؤسسات الدولة، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية، وضبط الحدود، وتعزيز التعاون مع دول الجوار الأفريقي والدول الأوروبية والمنظمات الدولية المعنية بالهجرة.

**الفجوة البحثية:** ركزت الدراسة على الهجرة غير الشرعية بوصفها تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الليبي، دون التوسع في دراسة أدوار دول الساحل الأفريقي وسياساتها تجاه الظاهرة، كما لم تتناول بصورة متكاملة تأثير العلاقات السياسية وضعف التعاون الإقليمي في تفاقمها، وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية.

**7- دراسة بيتر تينتي، 2024** تناولت هذه الدراسة مسار الهجرة بين النيجر وليبيا، وخاصة تأثير الصراع المسلح في ليبيا على اقتصاد الحركة والهجرة في مدينة أغاديس شمال النيجر، وقد أوضحت الدراسة أن العلاقة بين ليبيا والنيجر لا تتصل فقط بعبور المهاجرين، بل ترتبط أيضًا باقتصاد محلي قائم على الحركة والتهريب وشبكات النقل عبر الصحراء، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح البعد الإقليمي للهجرة غير الشرعية بين ليبيا ودول الساحل .[13]

أظهرت نتائج الدراسة أن مدينة أغاديس تمثل إحدى أبرز نقاط الانطلاق في مسارات الهجرة المتجهة من دول غرب أفريقيا نحو ليبيا، وأن اقتصاد المدينة تأثر بصورة كبيرة بحركة المهاجرين وشبكات النقل والتهريب. كما بينت النتائج أن الصراع وعدم الاستقرار داخل ليبيا لم يؤديا إلى توقف الهجرة، بل أسهما في تغيير مساراتها وأساليب عمل الشبكات القائمة عليها.

وكشفت الدراسة أن شبكات الهجرة تعتمد على علاقات اجتماعية واقتصادية ممتدة بين النيجر وليبيا، وتضم سائقين ووسطاء ومهربين وأفرادًا من المجتمعات المحلية، وأن هذه الشبكات تتمتع بقدرة كبيرة على التكيف مع الإجراءات الأمنية والقيود القانونية. كما أوضحت أن تشديد السياسات الأمنية على الهجرة في النيجر أدى في بعض الحالات إلى انتقال الأنشطة إلى مسارات أكثر خطورة وبعدًا عن الرقابة، مما زاد من تعرض المهاجرين للاستغلال والموت في الصحراء.

وتوصلت الدراسة إلى أن اقتصاد الهجرة أصبح مصدر دخل لعدد من المجتمعات المحلية في شمال النيجر، وأن معالجة الظاهرة تتطلب توفير بدائل اقتصادية حقيقية، إلى جانب تعزيز التعاون بين ليبيا والنيجر في ضبط الحدود ومكافحة شبكات التهريب وحماية المهاجرين.

**الفجوة البحثية:** اقتصرت الدراسة على مسار الهجرة بين ليبيا والنيجر، وركزت على مدينة أغاديس واقتصاد النقل والتهريب، دون أن تشمل بقية دول الساحل المرتبطة بليبيا، مثل تشاد ومالي والسودان، كما لم تتناول الأبعاد السياسية والأمنية للعلاقة الليبية مع دول الساحل بصورة شاملة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

**8- دراسة تيم إيتون ولبنى يوسف، 2025** حللت هذه الدراسة العلاقة بين تهريب المهاجرين والصراع في ليبيا من خلال دراسة ثلاث مناطق عبور رئيسية هي الكفرة وسبها والزاوية، وقد بينت الدراسة أن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر أصبحا جزءًا من اقتصاد الصراع في ليبيا، وأن التعامل الأمني وحده لا يكفي لمعالجة الظاهرة دون معالجة أسبابها السياسية والمحلية، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تحليل العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة والاقتصاد غير المشروع .[14]

أظهرت نتائج الدراسة أن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر أصبحا جزءًا من اقتصاد الصراع في ليبيا، وأن عددًا من الجماعات المسلحة والفاعلين المحليين استفادوا ماليًا وسياسيًا من السيطرة على مسارات الهجرة ومراكز الاحتجاز والمعابر. كما بينت النتائج أن طبيعة نشاط التهريب تختلف بين الكفرة وسبها والزاوية، وفقًا لموقع كل منطقة ودورها في سلسلة انتقال المهاجرين من الحدود الجنوبية إلى الساحل الشمالي.

وكشفت الدراسة أن الكفرة تمثل نقطة دخول رئيسية للمهاجرين القادمين من شرق أفريقيا والسودان، بينما تشكل سبها مركزًا مهمًا لتجميع المهاجرين القادمين من دول الساحل وغرب أفريقيا، في حين تعد الزاوية من أبرز نقاط الانطلاق البحرية نحو أوروبا. وأوضحت النتائج أن شبكات التهريب لا تعمل بمعزل عن المؤسسات والفاعلين المحليين، بل ترتبط في بعض الحالات بعلاقات حماية وتعاون مع جماعات مسلحة وجهات أمنية غير منضبطة.

كما توصلت الدراسة إلى أن الاقتصار على الإجراءات الأمنية وتشديد الرقابة لا يؤدي بالضرورة إلى إنهاء عمليات التهريب، بل قد يدفع الشبكات إلى تغيير مساراتها ورفع تكلفة الرحلات وزيادة المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون. وأكدت أن معالجة الظاهرة تتطلب تفكيك اقتصاد الصراع، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير بدائل اقتصادية للمجتمعات المحلية، وتحسين التعاون مع دول المصدر والعبور.

**الفجوة البحثية:** ركزت الدراسة على العلاقة بين تهريب المهاجرين واقتصاد الصراع داخل مناطق محددة من ليبيا، ولم تتوسع في تحليل علاقات ليبيا السياسية والأمنية مع دول الساحل الأفريقي أو دور التعاون الإقليمي في مواجهة الظاهرة، كما لم تجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والهجرة غير الشرعية في إطار تحليلي واحد، وهو ما يمثل محور الدراسة الحالية.

**تعقيب على الدراسات السابقة**

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أنها اتفقت في التأكيد على أن ليبيا تمثل نقطة محورية في العلاقة بين شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، وأن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بعد عام 2011 أسهمت في تعقيد العلاقة بين ليبيا ودول الجوار الجنوبي، كما اتفقت هذه الدراسات على أن الحدود الجنوبية الليبية تمثل أحد أهم مصادر التهديد، نظرًا لاتساعها وصعوبة ضبطها، وما يرتبط بها من جماعات مسلحة وشبكات تهريب وهجرة غير شرعية.

كما ركزت بعض الدراسات على البعد الأمني بصورة أساسية، مثل دراسة محمد الجارح ودراسة ولفرام لاخر، بينما ركزت دراسات أخرى على الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، مثل دراسة محمد أبو زيد ودراسة الكيلاني ودراسة الدبيب، أما الدراسات الأجنبية الحديثة فقد اهتمت بدرجة أكبر بتحليل شبكات التهريب ومسارات الهجرة والاقتصاد غير المشروع، خاصة في العلاقة بين ليبيا والنيجر، أو داخل مراكز العبور الليبية مثل الكفرة وسبها والزاوية.

ورغم أهمية هذه الدراسات إلا أن أغلبها تناول جانبًا واحدًا من الموضوع؛ فبعضها ركز على الأمن، وبعضها ركز على الهجرة، وبعضها ركز على الجنوب الليبي أو مسار النيجر وليبيا، بينما لم تجمع بصورة مباشرة ومركزة بين الأبعاد السياسية والأمنية والهجرة غير الشرعية في إطار واحد يفسر العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي.

**ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

تتميز الدراسة الحالية بأنها تجمع بين ثلاثة أبعاد مترابطة في إطار تحليلي واحد، وهي: الأبعاد السياسية، والأبعاد الأمنية، والهجرة غير الشرعية، كما تتميز بأنها لا تدرس ليبيا بمعزل عن محيطها الأفريقي، بل تنظر إليها بوصفها دولة ذات امتداد مباشر في فضاء الساحل والصحراء، بما يجعل أمنها واستقرارها مرتبطين بما يجري في دول الساحل.

كما تتميز الدراسة الحالية بأنها تسعى إلى توضيح العلاقة بين ضعف ضبط الحدود، ونشاط شبكات التهريب، وتصاعد الهجرة غير الشرعية، وتأثير ذلك كله على العلاقات الليبية مع دول الساحل الأفريقي، وبذلك فإن الدراسة لا تكتفي بوصف الظواهر، بل تحاول تحليل الترابط بينها وبيان أثرها في الأمن والاستقرار الليبي والإقليمي.

**تقسيمات البحث**

**المبحث الأول: الأبعاد السياسية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي.**

**المبحث الثاني: الأبعاد الأمنية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي.**

**المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي.**

المبحث الأول: الأبعاد السياسية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي

تُعد العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي من العلاقات التي لا يمكن فهمها من زاوية جغرافية فقط، لأنها علاقة تشكلت عبر تداخل التاريخ والسياسة والحدود والقبائل والمصالح الإقليمية، فليبيا بحكم موقعها في شمال أفريقيا، وبامتدادها الصحراوي الواسع نحو الجنوب، تمثل نقطة اتصال مباشرة بين المجال المتوسطي والمجال الأفريقي الساحلي، وهو ما جعلها طرفًا متأثرًا ومؤثرًا في التحولات السياسية التي تشهدها دول الساحل والصحراء، وقد ازدادت أهمية هذا البعد بعد عام 2011، حيث أدى تراجع سلطة الدولة الليبية وتعدد الفاعلين السياسيين والعسكريين إلى إعادة تشكيل طبيعة حضور ليبيا في محيطها الأفريقي .[15]

ويأخذ البعد السياسي للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي أهمية خاصة، لأنه يمثل المدخل لفهم بقية الأبعاد الأمنية والهجرية، فالسياسة الخارجية، وطبيعة النظام السياسي، ومستوى الاستقرار الداخلي، كلها عوامل تحدد قدرة ليبيا على إدارة علاقاتها مع دول الجوار الجنوبي، كما أن التغيرات السياسية في دول الساحل، مثل الانقلابات العسكرية، وضعف مؤسسات الدولة، وتدخل القوى الدولية، لا تبقى محصورة داخل حدود تلك الدول، بل تمتد آثارها إلى ليبيا بحكم القرب الجغرافي وتشابك المصالح والروابط الاجتماعية والقبلية .[16]

فإن هذا المبحث يتناول الأبعاد السياسية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي من خلال ثلاثة عناوين رئيسية: الموقع الجغرافي والسياسي لليبيا في محيط الساحل الأفريقي، والتحولات السياسية الليبية وانعكاسها على العلاقة مع دول الساحل، ثم طبيعة المصالح والتفاعلات السياسية بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي.

**أولًا: الموقع الجغرافي والسياسي لليبيا في محيط الساحل الأفريقي**

يمثل الموقع الجغرافي لليبيا أحد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل علاقتها بدول الساحل الأفريقي، إذ تقع ليبيا في منطقة انتقالية بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وتمتد حدودها الجنوبية عبر نطاق صحراوي واسع يتصل بتشاد والنيجر والسودان، فضلًا عن قربها من الجزائر ومالي من جهة الامتداد الصحراوي، وهذا الموقع جعل ليبيا تاريخيًا معبرًا لحركة التجارة والقوافل والسكان، ثم تحول في العصر الحديث إلى عامل سياسي وأمني مؤثر بسبب طبيعة الحدود الصحراوية المفتوحة وصعوبة السيطرة عليها بصورة كاملة .[17]

وقد بيّنت دراسات الجغرافيا السياسية أن الحدود الليبية مع دول الجوار الأفريقي لا تُعد مجرد خطوط مرسومة على الخرائط، بل تمثل مجالًا سياسيًا واجتماعيًا مفتوحًا، حيث تتداخل فيه القبائل والطرق التجارية ومناطق النفوذ المحلي، وتزداد أهمية هذا الأمر في الجنوب الليبي، لأن جزءًا كبيرًا من الحدود يمر في مناطق صحراوية شاسعة قليلة السكان، وهو ما يجعل عملية ضبطها مرتبطة ليس فقط بالإجراءات الأمنية، بل أيضًا بطبيعة العلاقات السياسية بين ليبيا ودول الجوار الأفريقي .[18]

كما أن الموقع الجغرافي منح ليبيا وزنًا سياسيًا في محيطها الأفريقي، لأنها تمثل بوابة شمالية لدول الساحل نحو البحر المتوسط، وفي الوقت نفسه تمثل بوابة جنوبية لأوروبا وشمال أفريقيا نحو أفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك فإن التفاعل السياسي بين ليبيا ودول الساحل لا يقوم على الجوار المباشر فقط، بل على حاجة متبادلة لإدارة الحدود، وتنظيم الحركة، ومواجهة التحديات المشتركة، وهذا ما يفسر أن ليبيا ظلت حاضرة في عدد من الملفات الأفريقية، سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال الأطر الإقليمية مثل تجمع دول الساحل والصحراء .[19]

ويُلاحظ أن إدراك ليبيا لأهمية بعدها الأفريقي مر بمراحل متعددة؛ ففي بعض الفترات كان التوجه الليبي نحو أفريقيا محدودًا ومحكومًا بمبادئ حسن الجوار، وفي فترات أخرى اتخذ طابعًا أكثر نشاطًا ومحاولة للتأثير في القارة الأفريقية سياسيًا واقتصاديًا، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن ليبيا كانت من أوائل الدول العربية التي أدركت أهمية القارة الأفريقية بوصفها عمقًا استراتيجيًا، وأن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ارتبطت بعوامل داخلية وإقليمية ودولية جعلت هذا التوجه يتغير من مرحلة إلى أخرى .[20]

فإن أهمية الموقع الليبي من الناحية السياسية لا تظهر فقط في كونه موقعًا حدوديًا، بل في كونه موقعًا وسيطًا بين فضاءات إقليمية متعددة؛ فهي تنتمي إلى المغرب العربي، وتتصل بالمتوسط، وتمتد نحو الساحل والصحراء، ولذلك فإن أي ضعف في الدور السياسي الليبي يترك فراغًا في هذا المجال، ويتيح لقوى أخرى، إقليمية أو دولية، أن تتحرك في منطقة الساحل بما قد يؤثر في المصالح الليبية، كما أن أي تحرك سياسي ليبي فاعل في هذا المجال يحتاج إلى رؤية واضحة تتعامل مع دول الساحل لا بوصفها دول عبور أو مصدرًا للتهديد فقط، بل بوصفها مجالًا حيويًا للأمن والتعاون والمصالح المشتركة .[21]

ترى الباحثة أن الموقع الجغرافي لليبيا يمثل في الوقت نفسه مصدر قوة ومصدر تحدٍّ، فهو مصدر قوة لأنه يمنح ليبيا قدرة على لعب دور إقليمي في الربط بين شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، كما يمنحها أهمية استراتيجية في ملفات الحدود والهجرة والتعاون السياسي، لكنه يتحول إلى مصدر تحدٍّ عندما تضعف الدولة عن إدارة هذا الموقع، لأن الحدود المفتوحة والمجال الصحراوي الواسع يمكن أن يصبحا مدخلًا للتهديدات العابرة للحدود بدل أن يكونا مجالًا للتعاون الإقليمي.

يتضح من خلال هذا العنوان أن الموقع الجغرافي والسياسي لليبيا في محيط الساحل الأفريقي يمثل أساسًا مهمًا لفهم طبيعة علاقتها بدول الساحل، فليبيا ليست دولة بعيدة عن هذا المجال، بل هي جزء منه بحكم الحدود والتاريخ والمصالح، كما أن هذا الموقع يجعل استقرار ليبيا مرتبطًا بدرجة كبيرة بقدرتها على إدارة علاقاتها الجنوبية، ويجعل استقرار الساحل بدوره متأثرًا بما يحدث داخل ليبيا.

**ثانيًا: التحولات السياسية الليبية وانعكاسها على العلاقة مع دول الساحل**

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية عميقة أثرت بصورة مباشرة في طبيعة علاقاتها الخارجية، وخاصة مع دول الساحل الأفريقي، فقد أدى سقوط النظام السابق إلى تفكك مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز السلطة، وتراجع قدرة الحكومة المركزية على فرض سيطرتها على كامل الإقليم الليبي، ولا سيما في المناطق الجنوبية، وقد انعكس هذا الوضع على قدرة ليبيا في إدارة علاقاتها مع دول الجوار، لأن السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون فاعلة في ظل غياب مركز سياسي موحد قادر على اتخاذ القرار وتنفيذه .[22]

وقد أشار عدد من الدراسات إلى أن الأزمة الليبية لم تبق داخل الحدود الليبية، بل امتدت آثارها إلى البيئة الإقليمية في شمال أفريقيا والساحل، فاستمرار الانقسام السياسي، ووجود حكومات وسلطات متنافسة، وتعدد القوى المسلحة، كلها عوامل جعلت ليبيا تتحول من دولة كانت تسعى إلى التأثير في محيطها الأفريقي إلى دولة تواجه صعوبة في ضبط حدودها وتنظيم علاقاتها الخارجية، وهذا التحول أحدث فراغًا سياسيًا في علاقة ليبيا بدول الساحل، وأضعف قدرتها على بناء سياسة إقليمية مستقرة تجاه هذا المجال .[23]

كما أن الانقسام السياسي الليبي بعد عام 2014، وما ترتب عليه من وجود سلطات متنافسة في الشرق والغرب، أضعف صورة الدولة الليبية أمام دول الجوار الأفريقي، فالدولة التي تعاني من ازدواجية في المؤسسات وصراع على الشرعية يصعب عليها أن تقود تفاوضًا إقليميًا فعالًا أو أن تلتزم باتفاقيات طويلة المدى مع دول الساحل، ومن هنا فإن ضعف الوحدة السياسية في ليبيا انعكس بصورة مباشرة على مستوى التعاون مع تشاد والنيجر والسودان ومالي، خاصة في ملفات الحدود والهجرة والأمن .[24]

وتتصل هذه التحولات أيضًا بطبيعة البنية الاجتماعية والسياسية الليبية، حيث تلعب القبائل والمكونات المحلية دورًا واضحًا في المجال الجنوبي، وبعض هذه المكونات لها امتدادات قبلية واجتماعية داخل دول الساحل والصحراء، وقد ترتب على ذلك أن العلاقات السياسية بين ليبيا ودول الساحل لم تعد تدار فقط عبر القنوات الرسمية، بل أصبحت تتأثر كذلك بعلاقات محلية عابرة للحدود، وبمواقف جماعات وقبائل وقوى مسلحة لها مصالحها الخاصة، وهذا الأمر جعل المشهد السياسي أكثر تعقيدًا، لأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في إدارة المجال الحدودي .[25]

فإن التحولات السياسية من جانب آخر في دول الساحل نفسها أثرت في ليبيا، إذ شهدت المنطقة خلال السنوات الأخيرة حالة من عدم الاستقرار السياسي، وعودة الانقلابات العسكرية، وتزايد التدخلات الدولية، وتنامي دور الفاعلين المسلحين، وقد بينت دراسات حديثة أن عدم الاستقرار السياسي في دول الساحل والصحراء يؤدي إلى انعكاسات مباشرة على ليبيا، سواء من خلال النزوح والهجرة، أو من خلال النشاط المسلح، أو من خلال ضعف التنسيق الإقليمي، وبذلك أصبحت العلاقة بين ليبيا ودول الساحل علاقة تأثير متبادل، وليست علاقة تأثير من طرف واحد .[26]

ترى الباحثة أن التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 تمثل نقطة تحول رئيسية في علاقة ليبيا بدول الساحل الأفريقي، فقبل هذه المرحلة كانت ليبيا تمتلك قدرة أكبر على صياغة سياسة أفريقية واضحة، حتى وإن اختلف تقييم هذه السياسة، أما بعد عام 2011 فقد أصبحت الأولوية للدولة الليبية هي معالجة أزماتها الداخلية، وهو ما أضعف حضورها في محيطها الجنوبي، وترك مجال الساحل مفتوحًا أمام قوى أخرى محلية وإقليمية ودولية.

يتضح أن التحولات السياسية الليبية أثرت بعمق في علاقة ليبيا بدول الساحل الأفريقي، حيث أدى الانقسام السياسي وضعف المؤسسات وتعدد مراكز القرار إلى تراجع الدور الليبي في محيطه الأفريقي، كما أن عدم الاستقرار في دول الساحل زاد من تعقيد المشهد الليبي، مما جعل العلاقة بين الطرفين علاقة مترابطة تقوم على التأثر المتبادل بين الداخل الليبي والمحيط الساحلي.

**ثالثًا: طبيعة المصالح والتفاعلات السياسية بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي**

تقوم العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي على مجموعة من المصالح السياسية التي ترتبط بحسن الجوار، وضبط الحدود، والتعاون الإقليمي، وإدارة الملفات المشتركة، فليبيا تحتاج إلى دول الساحل لضمان استقرار حدودها الجنوبية، ودول الساحل تحتاج إلى ليبيا باعتبارها منفذًا مهمًا نحو الشمال، ومجالًا للحركة الاقتصادية والبشرية، وشريكًا محتملًا في مواجهة التحديات المشتركة، فإن المصالح السياسية بين الطرفين ليست هامشية، بل تمثل جزءًا من معادلة الاستقرار الإقليمي .[27]

وقد لعبت ليبيا في مراحل سابقة دورًا سياسيًا بارزًا في أفريقيا من خلال دعم بعض المبادرات الإقليمية، والمساهمة في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء عام 1998، الذي ضم في بدايته عددًا من دول الساحل مثل تشاد ومالي والنيجر والسودان وبوركينا فاسو، وكانت أمانته في طرابلس، وقد عكس هذا التجمع رغبة ليبيا في بناء إطار سياسي إقليمي يربطها بعمقها الأفريقي، ويوفر لها مجالًا للحضور السياسي والاقتصادي داخل القارة .[28]

وتتجلى طبيعة المصالح السياسية أيضًا في أن ليبيا ودول الساحل تواجه تحديات مشتركة، مثل ضعف ضبط الحدود، والهجرة غير الشرعية، والتهريب، والجريمة المنظمة، وتزايد نشاط الجماعات المسلحة، ورغم أن هذه القضايا تبدو أمنية في ظاهرها، فإن التعامل معها يحتاج إلى قرار سياسي وتنسيق دبلوماسي واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، ولذلك فإن نجاح التعاون الأمني بين ليبيا ودول الساحل يتوقف بدرجة كبيرة على وجود إرادة سياسية مشتركة، وعلى قدرة المؤسسات الرسمية في كل دولة على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه .[29]

كما تتأثر التفاعلات السياسية بين ليبيا ودول الساحل بتدخل القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، فقد أصبحت منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة ساحة تنافس بين قوى متعددة، بعضها يتحرك تحت عنوان مكافحة الإرهاب، وبعضها تحت عنوان حماية المصالح الاقتصادية أو إدارة الهجرة، وهذا التنافس ينعكس على ليبيا، لأن ضعفها الداخلي يجعلها أكثر عرضة

لتأثيرات هذا التنافس، كما يجعل دول الساحل تتعامل مع الملف الليبي وفق حسابات أمنية وسياسية مرتبطة بمصالحها وبعلاقاتها مع القوى الدولية .[30]

ولا يمكن إغفال البعد الاقتصادي في تشكيل المصالح السياسية، فالعلاقات الليبية مع دول الساحل ارتبطت تاريخيًا بالاستثمارات والمساعدات والمشروعات المشتركة والعمالة الأفريقية داخل ليبيا، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ليبيا امتلكت مصالح اقتصادية مهمة في أفريقيا والساحل، وأن حماية هذه المصالح تحتاج إلى سياسة خارجية مستقرة، لكن بعد عام 2011 ظهرت مخاوف تتعلق بمستقبل هذه الاستثمارات، وبقدرة ليبيا على الحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي في محيطها الأفريقي .[31]

إن التفاعل السياسي بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي يقوم على مزيج من المصالح والتهديدات، فهناك مصالح تدفع نحو التعاون، مثل الحدود المشتركة، والتبادل الاقتصادي، ومواجهة الهجرة والتهريب، وفي المقابل توجد عوامل تعطل هذا التعاون، مثل الانقسام السياسي الليبي، وضعف مؤسسات دول الساحل، والتنافس الدولي، وغياب آليات إقليمية فعالة، ولذلك فإن بناء علاقة سياسية مستقرة بين ليبيا ودول الساحل يتطلب الانتقال من التعامل الظرفي مع الأزمات إلى بناء رؤية إقليمية طويلة المدى .[32]

ترى الباحثة أن المصالح السياسية بين ليبيا ودول الساحل قائمة بالفعل، لكنها لم تتحول بعد إلى سياسة مؤسسية مستقرة، فليبيا تحتاج إلى إعادة بناء حضورها في محيطها الأفريقي على أساس المصالح المشتركة لا على أساس ردود الفعل الأمنية فقط، كما أن دول الساحل تحتاج إلى ليبيا مستقرة وقادرة على التعاون، لأن استمرار ضعف الدولة الليبية لا يهدد ليبيا وحدها، بل ينعكس على المجال الساحلي كله.

يتضح أن طبيعة المصالح والتفاعلات السياسية بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي تقوم على الترابط المتبادل بين الأمن والسياسة والاقتصاد والحدود، فالعلاقة بين الطرفين ليست علاقة عابرة، بل هي علاقة ضرورية بحكم الجوار والمصالح المشتركة، غير أن تفعيل هذه العلاقة يحتاج إلى استقرار سياسي داخل ليبيا، وإلى تعاون إقليمي منظم مع دول الساحل، وإلى تقليل تأثير الصراعات والتدخلات الخارجية في هذا المجال.

خلص هذا المبحث إلى أن الأبعاد السياسية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي تمثل أساسًا لفهم بقية الأبعاد الأمنية والهجرية، فقد تبين أن الموقع الجغرافي والسياسي لليبيا جعلها جزءًا من المجال الساحلي والصحراوي، لا مجرد دولة مجاورة له، كما تبين أن التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 أثرت بصورة مباشرة في قدرتها على إدارة علاقاتها مع دول الساحل، وأضعفت حضورها الإقليمي في الجنوب الأفريقي.

كما أظهر المبحث أن العلاقة بين ليبيا ودول الساحل تقوم على مصالح سياسية متبادلة، لكنها تتأثر بعوامل معقدة، أهمها الانقسام السياسي الليبي، وضعف المؤسسات، والتغيرات السياسية في دول الساحل، والتدخلات الإقليمية والدولية، إذ إن إعادة بناء الدور الليبي في منطقة الساحل الأفريقي تتطلب رؤية سياسية واضحة، تقوم على التعاون مع دول الجوار، وربط أمن الحدود بالتنمية والاستقرار السياسي، وعدم الاكتفاء بالمعالجة الأمنية الضيقة.

**المبحث الثاني: الأبعاد الأمنية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي**

تمثل الأبعاد الأمنية أحد أهم مداخل دراسة العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي، لأن هذه العلاقة لا تتحدد فقط من خلال الجوار الجغرافي أو التفاعل السياسي، بل تتشكل بدرجة كبيرة من خلال طبيعة التهديدات العابرة للحدود، فالجنوب الليبي، بما يتصل به من امتدادات صحراوية نحو تشاد والنيجر والسودان ومالي، تحول إلى مجال شديد الحساسية من الناحية الأمنية، خاصة في ظل ضعف السيطرة المركزية وتعدد الفاعلين المسلحين وانتشار شبكات التهريب، حيث إن الأمن الليبي لم يعد مسألة داخلية خالصة، بل أصبح مرتبطًا بدرجة واضحة بما يجري في نطاق الساحل والصحراء من صراعات مسلحة، وتفكك مؤسسي، وحركة جماعات غير نظامية .[33]

وتزداد أهمية هذا البعد لأن ليبيا بعد عام 2011 واجهت تحديًا مزدوجًا؛ فمن ناحية كانت مطالبة بإعادة بناء مؤسساتها الأمنية والعسكرية، ومن ناحية أخرى كانت مضطرة للتعامل مع حدود جنوبية واسعة تتجاوز قدرة الدولة الضعيفة على الضبط والسيطرة، وقد أدى ذلك إلى بروز بيئة أمنية معقدة تقوم على التداخل بين القبيلة والسلاح والتهريب والهجرة والجريمة المنظمة، وهي بيئة لا يمكن فهمها بمعزل عن دول الساحل الأفريقي التي تشترك مع ليبيا في الحدود والمسارات الصحراوية ومناطق الحركة العابرة للدول .[34]

إذ يتناول هذا المبحث الأبعاد الأمنية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي من خلال ثلاثة عناوين رئيسية، هي: الحدود الجنوبية الليبية وتحديات الضبط والسيطرة، والجماعات المسلحة وشبكات التهريب العابرة للحدود، ثم أثر عدم الاستقرار في الساحل الأفريقي على الأمن الليبي.

**أولًا: الحدود الجنوبية الليبية وتحديات الضبط والسيطرة**

تُعد الحدود الجنوبية الليبية من أكثر المناطق حساسية في البنية الأمنية للدولة الليبية، إذ تمتد عبر مساحات صحراوية واسعة يصعب ضبطها بالوسائل التقليدية، وتتصل بدول تعاني هي الأخرى من ضعف في السيطرة على أطرافها الحدودية، ولا تكمن إشكالية هذه الحدود في طولها أو طبيعتها الجغرافية فقط، بل في كونها مجالًا مفتوحًا لحركة الأفراد والبضائع والسلاح والوقود والمهاجرين، فضلًا عن ارتباطها بمكونات اجتماعية وقبلية تتجاوز حدود الدولة الوطنية، لذلك فإن الحدود الجنوبية لا تمثل مجرد خط فاصل بين ليبيا ودول الساحل، بل تمثل فضاءً أمنيًا واجتماعيًا متداخلًا .[35]

وقد ترتب على ضعف السيطرة الحدودية أن أصبحت بعض مناطق الجنوب الليبي، خاصة فزان وما يتصل بها من طرق نحو النيجر وتشاد، مسرحًا لحركة شبكات التهريب والجماعات المسلحة، كما أن غياب التنسيق المؤسسي بين الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتعدد الجهات التي تدّعي مسؤوليتها عن تأمين الحدود، أسهما في خلق حالة من الارتباك الأمني، فبدل أن تكون الحدود مجالًا خاضعًا لسلطة الدولة، تحولت في فترات كثيرة إلى مجال تتنافس عليه تشكيلات محلية ومجموعات مسلحة، بعضها يعمل باسم الدولة، وبعضها يتحرك وفق مصالح قبلية أو اقتصادية خاصة .[36]

وتشير الدراسات المتعلقة بأمن الحدود الليبية إلى أن التحدي الأمني في الجنوب لا يرجع فقط إلى ضعف الإمكانات الفنية أو نقص المعدات، بل يرتبط كذلك بوجود مصالح اقتصادية محلية قائمة على التجارة العابرة للحدود، بعضها مشروع وبعضها غير مشروع، فالمجتمعات الحدودية التي عانت تاريخيًا من التهميش وضعف التنمية وجدت في التجارة والعبور والتهريب مصادر أساسية للدخل، الأمر الذي يجعل أي سياسة أمنية لا تراعي هذه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية سياسة محدودة الفاعلية .[37]

كما أن الحدود الجنوبية الليبية ترتبط بطبيعة خاصة من العلاقات القبلية العابرة للحدود، حيث توجد قبائل ومكونات اجتماعية لها امتدادات داخل ليبيا وتشاد والنيجر والسودان، وقد أدى ذلك إلى جعل الحدود أقل صرامة من الناحية الاجتماعية، لأن حركة الأفراد لا تخضع دائمًا لمنطق الدولة الحديثة، بل تتأثر بروابط القرابة والانتماء والولاء المحلي، إن ضبط الحدود يحتاج إلى فهم البنية الاجتماعية في الجنوب، وليس فقط إلى نشر قوات أو إقامة نقاط تفتيش .[38]

ويضاف إلى ذلك أن ضعف السيطرة على الحدود الجنوبية أتاح المجال لتهريب السلاح والمخدرات والوقود والسلع المدعومة، فضلًا عن عبور المهاجرين غير النظاميين، وقد أكدت بعض التقارير أن تهريب السلاح والبشر والمخدرات عبر الحدود الليبية لا يهدد ليبيا وحدها، بل يؤثر في أمن دول الجوار والساحل والمنطقة المتوسطية، لأن ليبيا أصبحت حلقة وصل بين شبكات التهريب داخل أفريقيا ومسارات العبور نحو الشمال .(39)

ولا يمكن فصل أزمة الحدود عن أزمة بناء الدولة ذاتها، فالدولة التي تعاني من انقسام سياسي وضعف في المؤسسات الأمنية والعسكرية يصعب عليها أن تنتج سياسة حدودية موحدة، كما أن تأمين الحدود يتطلب تنسيقًا بين وزارات وأجهزة متعددة، منها الدفاع والداخلية والجمارك والهجرة والبلديات، وهو ما ظل يمثل نقطة ضعف واضحة في الحالة الليبية، فالحدود لا تُؤمَّن بالقوة العسكرية وحدها، بل تحتاج إلى منظومة مؤسسية متكاملة تجمع بين الأمن والتنمية والإدارة المحلية والتعاون الإقليمي . (40)

ترى الباحثة أن أزمة الحدود الجنوبية الليبية ليست أزمة جغرافية فقط، بل هي أزمة دولة ومؤسسات وتنمية، فالحدود الواسعة يمكن ضبطها إذا وجدت دولة قوية وسياسة واضحة وتعاون إقليمي فعّال، لكنها تتحول إلى مصدر تهديد عندما تغيب المؤسسات وتتعدد الجهات المسلحة وتضعف التنمية في المناطق الحدودية، ولذلك فإن معالجة هذا الملف يجب ألا تقتصر على البعد الأمني، بل ينبغي أن تشمل إدماج الجنوب في مشروع الدولة، وتحسين أوضاع المجتمعات الحدودية، وبناء شراكات فعلية مع دول الساحل.

يتضح أن الحدود الجنوبية الليبية تمثل أحد أهم مصادر التحدي الأمني في علاقة ليبيا بدول الساحل الأفريقي، فهذه الحدود تتسم بالاتساع والصعوبة الجغرافية والتداخل الاجتماعي، كما أنها ترتبط بحركة التهريب والهجرة والسلاح، ولذلك فإن ضبطها يتطلب رؤية شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والتنسيق السياسي مع دول الجوار، بدل الاكتفاء بالحلول الأمنية المؤقتة.

**ثانيًا: الجماعات المسلحة وشبكات التهريب العابرة للحدود**

تُعد الجماعات المسلحة من أبرز الفاعلين في المشهد الأمني الليبي بعد عام 2011، إذ لم تعد الدولة هي الطرف الوحيد الذي يحتكر استخدام القوة أو يتحكم في المجال الأمني، فقد أدى انهيار الجيش والشرطة، وتعدد الكتائب والتشكيلات المسلحة، إلى ظهور بنية أمنية هجينة تجمع بين الرسمي وغير الرسمي، حيث تعمل بعض المجموعات المسلحة تحت مظلة الدولة أو بتمويل منها، بينما تحتفظ في الوقت نفسه باستقلالها المحلي وولاءاتها الخاصة، وهذا الوضع جعل من الصعب بناء سلطة أمنية مركزية قادرة على ضبط الحدود أو الحد من نشاط شبكات التهريب .(41)

وتشير الدراسات المتخصصة في الجماعات المسلحة الليبية إلى أن هذه الجماعات لا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد تشكيلات عسكرية منفصلة عن المجتمع، لأن كثيرًا منها يستند إلى حواضن اجتماعية وقبلية ومحلية، وهذا الارتباط يمنحها شرعية محلية في بعض المناطق، ويجعل التعامل معها أكثر تعقيدًا، إذ لا يمكن تفكيكها أو إدماجها في مؤسسات الدولة دون مراعاة علاقاتها الاجتماعية ومصادر تمويلها ومصالحها الاقتصادية .(42)

وقد وجدت بعض الجماعات المسلحة في الجنوب الليبي ومناطق العبور فرصة لتعزيز نفوذها من خلال السيطرة على الطرق والمعابر ونقاط التفتيش والحقول النفطية، فالموقع الحدودي لا يمنح فقط قيمة أمنية، بل يمنح أيضًا قيمة اقتصادية، لأن السيطرة على طرق التهريب تعني السيطرة على موارد مالية كبيرة، ومن هنا ارتبطت بعض النزاعات المحلية في الجنوب بالصراع على طرق التهريب والمناطق الحدودية والموارد، وليس فقط بالخلافات القبلية أو السياسية .(43)

وتتداخل شبكات التهريب مع الجماعات المسلحة في أكثر من مستوى؛ فبعض الجماعات توفر الحماية لقوافل التهريب، وبعضها يفرض رسومًا على حركة البضائع والمهاجرين، وبعضها يتدخل مباشرة في عمليات نقل السلاح أو الوقود أو البشر، وقد أدى هذا التداخل إلى نشوء اقتصاد أمني غير رسمي، تصبح فيه الفوضى وعدم الاستقرار مصدرًا للربح، لأن استمرار ضعف الدولة يسمح لهذه الشبكات بتوسيع نشاطها وتحقيق مكاسب مالية وسياسية .(44)

وتشير تقارير دولية إلى أن طرق التهريب بين ليبيا والنيجر ومالي تُستخدم لنقل الأسلحة والبضائع والمهاجرين، وأن بعض الأسلحة التي خرجت من ليبيا بعد عام 2011 وصلت إلى أسواق وساحات صراع في شمال مالي ومناطق من الساحل، كما تؤكد هذه التقارير أن تجارة السلاح في الساحل لا تتحرك بمعزل عن بقية الأنشطة غير المشروعة، بل تتداخل مع تهريب المخدرات والوقود والبشر، الأمر الذي يجعل شبكات الجريمة المنظمة أكثر قدرة على التكيف والاستمرار .[45]

كما أن بعض مسارات التهريب لا تتحرك في اتجاه واحد فقط، فكما تنتقل بعض السلع والأسلحة والمهاجرون من الجنوب إلى الشمال، فإن الوقود والمواد المدعومة والآليات والسلع الليبية تتحرك من ليبيا نحو دول الجوار الجنوبي، وهذا يعني أن العلاقة الأمنية بين ليبيا ودول الساحل تقوم على تدفقات متبادلة، وليست على تهديد قادم من الخارج فقط، فجزء من التهديد ينتج داخل ليبيا نفسها بفعل ضعف الرقابة ووجود اقتصاد تهريب يستفيد من فروق الأسعار ومن غياب سلطة الدولة .[46]

ولا تقتصر خطورة شبكات التهريب على بعدها الاقتصادي، بل تمتد إلى بعدها السياسي والأمني، لأنها تضعف سلطة الدولة وتخلق مراكز قوة محلية قادرة على التأثير في القرار الأمني، فكلما ازدادت أرباح التهريب، ازدادت قدرة المجموعات المسلحة على شراء السلاح وتجنيد العناصر وبناء علاقات مع فاعلين محليين وإقليميين، حيث تتحول الجريمة المنظمة من نشاط هامشي إلى عامل مؤثر في توازنات القوة داخل ليبيا وفي محيطها الساحلي .[47]

ترى الباحثة أن خطورة الجماعات المسلحة وشبكات التهريب لا تكمن فقط في قدرتها على تهديد الأمن، بل في قدرتها على التحول إلى بديل غير رسمي للدولة في بعض المناطق، فحين تتحكم هذه الجماعات في الطرق والمعابر وتوفر الحماية وتفرض الرسوم، فإنها تمارس وظائف شبيهة بوظائف السلطة، ولكن خارج الإطار القانوني، ولذلك فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب إعادة بناء مؤسسات الأمن الليبية، وتجفيف مصادر تمويل الجماعات المسلحة، وتوفير بدائل اقتصادية للمناطق التي تعيش على اقتصاد التهريب.

يتضح أن الجماعات المسلحة وشبكات التهريب تشكلان عنصرًا مركزيًا في الأبعاد الأمنية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي، فهذه الجماعات تستفيد من ضعف الدولة ومن الطبيعة المفتوحة للحدود، وتعمل في بيئة تتداخل فيها المصالح القبلية والاقتصادية والسياسية، كما أن شبكات التهريب لا تمثل نشاطًا جنائيًا محدودًا، بل أصبحت جزءًا من اقتصاد الصراع، بما يجعلها تهديدًا مباشرًا للأمن الليبي والإقليمي.

**ثالثًا: أثر عدم الاستقرار في الساحل الأفريقي على الأمن الليبي**

لا يمكن فهم الأمن الليبي بمعزل عن حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، لأن هذه المنطقة تشهد منذ سنوات تصاعدًا في نشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة والانقلابات العسكرية والهشاشة المؤسسية، فدول مثل مالي والنيجر وتشاد والسودان تشترك مع ليبيا في فضاء صحراوي مفتوح، وما يحدث داخل هذه الدول لا يبقى داخل حدودها، بل ينتقل عبر حركة السلاح والمقاتلين واللاجئين والمهاجرين وشبكات التهريب، ولذلك فإن ليبيا تتأثر بصورة مباشرة بتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في الساحل .[48]

وقد ساهم انهيار الدولة الليبية بعد عام 2011 في زيادة هشاشة الساحل، من خلال انتشار السلاح وتحرّك مقاتلين سابقين وشبكات تهريب عبر الصحراء، وفي المقابل، فإن تصاعد العنف في الساحل عاد ليؤثر في ليبيا من خلال تنشيط مسارات العبور وخلق بيئة إقليمية غير مستقرة، وبذلك نشأت علاقة دائرية بين ليبيا والساحل؛ فعدم الاستقرار في ليبيا يغذي اضطراب الساحل، واضطراب الساحل ينعكس على الأمن الليبي .[49]

وتشكل الأزمة في مالي مثالًا واضحًا على هذا التداخل، إذ ارتبطت التطورات التي شهدها شمال مالي بعد عام 2012 بانتشار السلاح والمقاتلين في فضاء الساحل والصحراء عقب الأزمة الليبية، كما أن تنامي نشاط الجماعات الجهادية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو خلق فضاءً أمنيًا مضطربًا يمكن أن يؤثر في ليبيا عبر الحدود والمسارات الصحراوية، فكلما

ازدادت قدرة هذه الجماعات على الحركة، زادت احتمالات ارتباطها بشـــبكات التهريب والجريمة المنظمة الممتدة نحو الجنوب الليبي .[50]

كما أن عدم الاستقرار في تشاد والسودان يمثل عامل ضغط مباشر على ليبيا، بسبب القرب الجغرافي والامتدادات القبلية والتاريخية بين هذه الدول والجنوب الليبي، فالنزاعات المسلحة في دارفور، والاضطرابات السياسية في تشاد، وتدفق اللاجئين والمقاتلين عبر الحدود، كلها عوامل تزيد من هشاشة الوضع الأمني في الجنوب الليبي، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن مثلث ليبيا وتشاد والسودان يمثل منطقة شديدة التعقيد، حيث تتداخل قضايا الدولة والقبيلة والجنسية والتمرد المسلح والتهريب .[51]

أدت الانقلابات العســـكرية من جهة أخرى في بعض دول الســـاحل، وتراجع أطر التعاون الإقليمي، وتغير خريطة التحالفات الدولية في المنطقة، إلى زيادة حالة عدم اليقين الأمني، فضعف التنسيق بين دول الساحل، وانسحاب أو تراجع بعض ترتيبات مكافحة الإرهاب، يفتح المجال أمام الجماعات المســـلحة والجريمة المنظمة للتحرك بحرية أكبر، وهذا الوضـــع يفرض على ليبيا ضرورة متابعة التحولات في الساحل، لأن أي فراغ أمني هناك قد يتحول إلى ضغط مباشر على حدودها الجنوبية . [52]

كما أن عدم الاســـتقرار في الســـاحل يؤثر في ليبيا من خلال ملف الهجرة والنزوح، إذ تؤدي الحروب والفقر وانعدام الأمن إلى دفع أعداد متزايدة من السكان نحو الهجرة، وتصبح ليبيا بحكم موقعها محطة رئيسية في طريقهم نحو الشمال، وبذلك يتحول اضطراب الساحل إلى عبء أمني وإنساني على ليبيا، خاصة في ظل ضعف مؤسسات الهجرة والحدود وتعدد مراكز القرار الأمني، وهذا يوضح أن الأمن الليبي لا يتوقف فقط على ضبط الداخل، بل يحتاج إلى استقرار إقليمي أوسع .[53]

ترى الباحثة أن ليبيا لا تستطيع حماية أمنها القومي إذا تعاملت مع الساحل الأفريقي بوصفه فضاءً خارجيًا منفصلًا عنها، فالساحل يمثل عمقًا أمنيًا مباشرًا لليبيا، وأي اضطراب فيه ينعكس على حدودها الجنوبية وعلى مسارات الهجرة والتهريب والسلاح، ولذلك فإن السياسة الأمنية الليبية يجب أن تنتقل من رد الفعل إلى الوقاية، من خلال التعاون مع دول الساحل، وبناء آليات تبادل معلومات، وربط أمن الحدود بالتنمية والاستقرار السياسي في الجنوب الليبي.

يتضـــح أن عدم الاســـتقرار في الســـاحل الأفريقي يمثل عاملًا مؤثرًا في الأمن الليبي، لأن الأزمات في مالي والنيجر وتشاد والسودان تنتج تدفقات أمنية وإنسانية واقتصادية تصل آثارها إلى ليبيا، كما أن العلاقة بين ليبيا والساحل علاقة تأثير متبادل، حيث تؤثر الأزمة الليبية في الساحل، ويعود اضطراب الساحل ليؤثر في ليبيا، حيث إن تحقيق الأمن الليبي يتطلب مقاربة إقليمية تتجاوز الحدود الوطنية الضيقة.

خلص هذا المبحث إلى أن الأبعاد الأمنية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي تمثل جوهرًا أساسيًا في فهم طبيعة هذه العلاقة، فقد تبين أن الحدود الجنوبية الليبية ليست مجرد حدود جغرافية، بل هي مجال أمني واجتماعي واقتصادي مفتوح، تتداخل فيه حركة القبائل وشبكات التهريب والجماعات المسلحة والمهاجرين، كما تبين أن ضعف مؤسسات الدولة الليبية بعد عام 2011 ساعد على تحويل هذه الحدود إلى مصدر تهديد مستمر.

كما أوضـــح المبحث أن الجماعات المسلحة وشبكات التهريب تمثلان عاملًا مركزيًا في تعقيد الأمن الليبي، لأنها لا تعمل فقط في المجال الجنائي، بل تؤثر في السياسة والاقتصاد وتوازنات القوة المحلية، كذلك أظهر المبحث أن عدم الاستقرار في الساحل الأفريقي ينعكس مباشرة على ليبيا، سواء من خلال السلاح أو المقاتلين أو الهجرة أو الجريمة المنظمة، وبناءً على ذلك، فإن معالجة الأبعاد الأمنية للعلاقة بين ليبيا ودول الساحل تتطلب رؤية شاملة تقوم على بناء المؤسسات، وضبط الحدود، وتنمية الجنوب، وتعزيز التعاون الإقليمي.

**المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي**

تُعد الهجرة غير الشرعية أحد أكثر الملفات تعقيدًا في العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي، لأنها لا تمثل حركة سكانية عادية، بل ظاهرة مركبة تتداخل فيها دوافع اقتصادية وإنسانية واجتماعية، وتتحول في كثير من الأحيان إلى نشاط منظم تديره شبكات عابرة للحدود، فليبيا بحكم موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، واتصالها البري بعدد من دول الساحل، أصبحت محطة رئيسية للمهاجرين القادمين من النيجر وتشاد ومالي والسودان ودول أخرى، سواء بقصد العمل داخل ليبيا أو العبور نحو السواحل الأوروبية .(54)

وتختلف دراسة الهجرة غير الشرعية في هذا المبحث عن الأبعاد السياسية والأمنية التي سبق تناولها؛ إذ ينصب التركيز هنا على الظاهرة ذاتها من حيث مساراتها، وطبيعة الشبكات التي تديرها، والآثار التي تتركها على الدولة والمجتمع في ليبيا، فالهجرة غير الشرعية ليست مجرد نتيجة لضعف الحدود أو الاضطراب السياسي، بل أصبحت في ذاتها مجالًا قائمًا بذاته، له فاعلوه ومساراته وأدواته ونتائجه، وهو ما يجعل دراستها ضرورية لفهم العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي .(55)

ومن هذا المنطلق يتناول هذا المبحث ثلاثة عناوين رئيسية، وهي: مسارات الهجرة غير الشرعية من دول الساحل إلى ليبيا، وشبكات التهريب والاتجار بالبشر ودورها في استمرار الظاهرة، ثم آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن الليبي وسبل المواجهة.

**أولًا: مسارات الهجرة غير الشرعية من دول الساحل إلى ليبيا**

تتخذ الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الأفريقي إلى ليبيا مسارات متعددة، تختلف باختلاف دولة الانطلاق وطبيعة الطريق والجهة المنظمة للرحلة، فالمهاجر القادم من النيجر غالبًا ما يتحرك عبر مدن صحراوية مثل أغاديس وديركو قبل الدخول إلى الجنوب الليبي، بينما ترتبط الحركة القادمة من تشاد والسودان بمسارات جنوبية وجنوبية شرقية تنتهي في مناطق مثل الكفرة أو سبها أو غيرها من نقاط التجمع، وهذه المسارات لا تنشأ بصورة عشوائية، بل تستند إلى خبرات طويلة في معرفة الصحراء ومناطق التزود بالماء والوقود ونقاط العبور الآمنة نسبيًا .(56)

ويُلاحظ أن ليبيا لا تؤدي وظيفة واحدة في هذه المسارات، فهي في بعض الحالات دولة عبور فقط، حيث يسعى المهاجر إلى الوصول إلى الساحل الليبي ثم محاولة العبور إلى أوروبا، وفي حالات أخرى تكون ليبيا دولة مقصد مؤقت أو طويل نسبيًا، خاصة بالنسبة للمهاجرين الباحثين عن فرص عمل في الزراعة أو البناء أو الخدمات، وهذا التعدد في وظيفة ليبيا يجعل الظاهرة أكثر تعقيدًا، لأن الدولة تتعامل في الوقت نفسه مع مهاجرين عابرين، وعمالة وافدة غير منظمة، ولاجئين أو طالبي حماية، وضحايا تهريب واتجار بالبشر.(57)

كما أن دوافع الهجرة من دول الساحل إلى ليبيا لا يمكن اختزالها في الفقر وحده، رغم أنه عامل مهم، فهناك عوامل أخرى تدفع إلى الحركة، مثل تدهور الأمن في بعض المناطق، وندرة فرص العمل، والجفاف والتغيرات المناخية، وضعف الخدمات، والصراعات المسلحة، وانهيار الثقة في قدرة الدولة الوطنية على توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة، ولذلك فإن المهاجر لا يتحرك غالبًا بناءً على قرار فردي منفصل، بل في إطار بيئة ضاغطة تدفعه إلى البحث عن مسار بديل حتى وإن كان محفوفًا بالمخاطر .(58)

وتظهر أهمية النيجر في هذه المسارات بوصفها واحدة من أهم مناطق التجميع والعبور نحو ليبيا، حيث ترتبط مدينة أغاديس منذ سنوات طويلة بحركة النقل الصحراوي، سواء في صورتها التقليدية أو في صورتها الحديثة المرتبطة بالهجرة، وقد أظهرت بعض الدراسات أن الصراع في ليبيا لم يؤثر فقط في داخلها، بل أعاد تشكيل اقتصاد الحركة في شمال النيجر، لأن الطلب على النقل والعبور والتهريب ظل مرتبطًا بقدرة الطريق الليبي على الاستمرار بوصفه منفذًا نحو الشمال .(59)

أما المسار السوداني والشرقي فقد اكتسب أهمية متزايدة بعد اندلاع الحرب في السودان عام 2023، حيث أصبحت الكفرة ومحيطها نقطة دخول مهمة للاجئين والنازحين السودانيين، ويمثل هذا المسار حالة مختلفة عن الهجرة الاقتصادية

التقليدية، لأنه يرتبط بالنزوح القسري والبحث عن الحماية، وهو ما يفرض على ليبيا تحديات إنسانية وإدارية مختلفة عن تحديات الهجرة غير الشرعية المعتادة، فالمهاجر الاقتصادي يمكن النظر إليه من زاوية العمل والعبور، أما اللاجئ أو النازح من الحرب فيحتاج إلى حماية وتسجيل ومساعدة إنسانية، وهو ما يثقل كاهل المؤسسات الليبية .[60]

وتتسم مسارات الهجرة عبر الصحراء بأنها شديدة الخطورة، لأن المهاجر يصبح خلالها معتمدًا بشكل شبه كامل على المهربين وسائقي المركبات والوسطاء المحليين، وفي كثير من الحالات لا يمتلك المهاجر معلومات دقيقة عن الطريق أو المسافة أو التكلفة الحقيقية، بل يدخل في رحلة متدرجة يدفع فيها مبالغ متتابعة كلما انتقل من مرحلة إلى أخرى، وهذا يجعل الطريق نفسه جزءًا من عملية الاستغلال، حيث لا تكون نقطة الخطر في الوصول إلى ليبيا فقط، بل في كل مرحلة من مراحل الحركة عبر الساحل والصحراء .[61]

ترى الباحثة أن مسارات الهجرة غير الشرعية من دول الساحل إلى ليبيا لا يمكن التعامل معها باعتبارها مجرد خطوط عبور جغرافية، بل هي مسارات اجتماعية واقتصادية لها جذور عميقة في واقع دول المصدر والعبور، فكل طريق من هذه الطرق يعكس أزمة أوسع، سواء كانت أزمة فقر أو حرب أو ضعف تنمية أو غياب فرص العمل، ولذلك فإن معالجة الظاهرة من الجانب الليبي وحده لن تكون كافية ما لم يتم التعامل مع أسباب الحركة في دول الساحل ذاتها.

يتضح أن مسارات الهجرة غير الشرعية من دول الساحل إلى ليبيا متعددة ومتغيرة، وترتبط بعوامل اقتصادية وإنسانية وأمنية، كما أن ليبيا تؤدي أكثر من وظيفة في هذه المسارات، فهي دولة عبور ومقصد مؤقت ومجال انتظار قبل محاولة العبور إلى أوروبا، ويؤكد ذلك أن فهم الظاهرة يتطلب دراسة الطريق كاملًا من دولة المصدر إلى دولة العبور ثم نقطة الوصول المحتملة.

**ثانيًا: شبكات التهريب والاتجار بالبشر ودورها في استمرار الظاهرة**

لا تستمر الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ودول الساحل بفعل رغبة المهاجرين فقط، بل بفعل وجود شبكات منظمة تستفيد من هذه الرغبة وتحولها إلى نشاط اقتصادي مربح، وهذه الشبكات تتكون عادة من حلقات متعددة؛ منها من يتولى جمع المهاجرين في دول المصدر، ومنها من ينظم النقل داخل الصحراء، ومنها من يوفر أماكن الإيواء المؤقت، ومنها من يتولى التفاوض على الدفع أو نقل المهاجرين إلى المدن الليبية أو الساحل، وبالتالي فإن التهريب هنا ليس فعلًا فرديًا بسيطًا، بل عملية مركبة تتوزع فيها الأدوار بين وسطاء وسائقين وحراس وممولين ومجموعات محلية .[62]

ويجب التمييز بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، رغم أن الظاهرتين قد تتداخلان في الواقع العملي، فتهريب المهاجرين يبدأ غالبًا باتفاق بين المهاجر والمهرب على نقله مقابل مبلغ مالي، أما الاتجار بالبشر فيتضمن الاستغلال والقسر والاحتجاز والعمل الجبري والابتزاز، لكن في الحالة الليبية قد يبدأ الأمر كعملية تهريب، ثم يتحول أثناء الطريق أو بعد الوصول إلى حالة اتجار واستغلال، خاصة عندما يعجز المهاجر عن دفع المبلغ المطلوب أو يقع في يد جماعة تستغله للحصول على المال من أسرته .[63]

وقد كشفت دراسات حديثة أن تهريب المهاجرين في ليبيا مر بمراحل متعددة؛ فبعد عام 2011 توسع النشاط بصورة كبيرة نتيجة تراجع سلطة الدولة وزيادة الطلب على العبور، ثم شهد تغيرات لاحقة بسبب الضغوط الأوروبية ومحاولات منع الانطلاق من الساحل، إلا أن هذه الضغوط لم تنه الظاهرة، بل دفعت الشبكات إلى تغيير أساليبها ومواقعها، وبذلك أصبحت الظاهرة أكثر مرونة، حيث تنتقل الشبكات بين المدن والطرق، وتغير أدواتها وفق درجة الضغط الأمني والربح المتوقع .[64]

وتظهر خطورة هذه الشبكات في أنها لا تبيع خدمة النقل فقط، بل تسيطر على المهاجر في مراحل متعددة من الرحلة، ففي بعض الحالات يتم احتجاز المهاجر في أماكن مغلقة إلى حين دفع مبالغ إضافية، أو إجباره على العمل دون أجر، أو تهديد أسرته لإرسال المال، وهذا يعني أن المهاجر يتحول من شخص يبحث عن فرصة حياة أفضل إلى سلعة قابلة للبيع والابتزاز، وهو ما يجعل الاتجار بالبشر أحد أخطر المظاهر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية عبر ليبيا .[65]

وتشير بعض الدراسات القانونية والأمنية إلى أن ضعف الإطار التشريعي وتعدد الجهات المختصة وتباين مستوى التنسيق بين المؤسسات، كلها عوامل تساعد على استمرار الظاهرة، فعندما تكون النصوص القانونية غير كافية أو لا تطبق بفاعلية، وعندما تكون إجراءات المراقبة والمتابعة مشتتة بين أجهزة متعددة، تستطيع شبكات التهريب أن تتحرك في الفراغ بين القانون والواقع، عليه فإن مكافحة الشبكات لا تحتاج فقط إلى مطاردة ميدانية، بل تحتاج أيضًا إلى إصلاح تشريعي ومؤسسي يحدد المسؤوليات ويقوي آليات الملاحقة .(66)

كما أن هذه الشبكات لا تعمل بمعزل عن الاقتصاد المحلي، فقد أصبحت في بعض مناطق العبور مصدر دخل لفئات مختلفة، سواء من خلال النقل أو الحراسة أو الإيواء أو توفير الوقود والطعام أو تسهيل الانتقال من منطقة إلى أخرى، وهذا الارتباط بالاقتصاد المحلي يجعل تفكيكها أمرًا صعبًا، لأن وقف نشاطها دون توفير بدائل اقتصادية قد يدفع إلى إعادة إنتاجها بأشكال أخرى، ولذلك فإن مواجهة التهريب تحتاج إلى الجمع بين الردع القانوني وتوفير بدائل معيشية للمناطق التي أصبحت مرتبطة بهذا النشاط .(67)

ترى الباحثة أن شبكات التهريب والاتجار بالبشر تمثل أخطر حلقات الهجرة غير الشرعية، لأنها هي التي تنقل الظاهرة من مجرد حركة أفراد إلى نشاط منظم له أرباح ومصالح وحماية، كما ترى الباحثة أن التركيز على المهاجر وحده بوصفه مخالفًا للقانون لا يكفي، لأن الطرف الأكثر خطورة هو الشبكة التي تستغل حاجته وضعفه، ولذلك فإن المواجهة الفعالة يجب أن تميز بين المهاجر كضحية محتملة وبين المهرب أو المتاجر كفاعل إجرامي منظم.

يتضح أن استمرار الهجرة غير الشرعية بين ليبيا ودول الساحل يرتبط بدرجة كبيرة بوجود شبكات تهريب واتجار بالبشر قادرة على التكيف مع الضغوط وتغيير مساراتها وأساليبها، كما يتضح أن هذه الشبكات تستفيد من ضعف القانون، وضعف التنسيق المؤسسي، واحتياج بعض المناطق إلى مصادر دخل بديلة، فإن مكافحة الظاهرة تتطلب استهداف الشبكات لا الاكتفاء بالتعامل مع المهاجرين بعد وصولهم.

**ثالثًا: آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن الليبي وسبل المواجهة**

تترك الهجرة غير الشرعية آثارًا متعددة على الأمن الليبي، ولا تقتصر هذه الآثار على الجانب الأمني المباشر، بل تمتد إلى الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، فمن الناحية القانونية، تضع هذه الظاهرة الدولة أمام تحدي التمييز بين المهاجر غير النظامي، وطالب اللجوء، واللاجئ، وضحية الاتجار بالبشر، وعندما تغيب الآليات الدقيقة للتصنيف والتسجيل، تتداخل الفئات المختلفة، وتصبح المعالجة العامة غير قادرة على حماية المحتاجين للحماية أو محاسبة المتورطين في الجريمة المنظمة .(68)

تؤدي الهجرة غير الشرعية اجتماعياً إلى ضغوط على بعض المدن والمناطق، خاصة تلك التي تقع على مسارات العبور أو مناطق التجمع، فقد تظهر مشكلات تتعلق بالسكن العشوائي، وسوق العمل غير المنظم، والضغط على الخدمات، واحتكاك المهاجرين بالمجتمعات المحلية في ظل ضعف الموارد، ولا يعني ذلك تحميل المهاجرين وحدهم مسؤولية هذه المشكلات، بل إن الخلل الأساسي يعود إلى غياب إدارة منظمة للهجرة، وضعف قدرة الدولة على ضبط سوق العمل وتنظيم الإقامة وتوفير آليات واضحة للتعامل مع الوافدين .(69)

فإن الهجرة غير الشرعية من الناحية الإنسانية تضع ليبيا أمام تحديات كبيرة، لأن كثيرًا من المهاجرين يصلون إليها بعد رحلات قاسية عبر الصحراء، وقد يكونون قد تعرضوا للعطش أو الابتزاز أو العنف أو فقدان أفراد من عائلاتهم، كما أن بعضهم قد يكون من الفئات الأكثر هشاشة، مثل النساء والأطفال والمرضى وطالبي الحماية، وهذا يفرض على الدولة الليبية أن تتعامل مع الملف من منظور مزدوج: يحمي السيادة والقانون من جهة، ويحترم الالتزامات الإنسانية وحقوق الإنسان من جهة أخرى .(70)

وتظهر الآثار الأمنية كذلك في أن الهجرة غير الشـرعية قد تخلق بيئة يسـتفيد منها بعض الفاعلين غير القانونيين، ليس لأن المهاجرين يمثلون خطرًا بذاتهم، بل لأن غياب التنظيم يجعلهم عرضة للاستغلال، فالمهاجر الذي لا يحمل وثائق، ولا يستطيع الوصـول إلى حماية قانونية، يصـبح أكثر قابلية للابتزاز أو العمل القسري أو التجنيد في أنشطة غير مشروعة، ومن هنا فإن معالجة الهجرة غير الشـرعية ليسـت فقط لحماية الدولة، بل أيضًـا لحماية المهاجرين من التحول إلى ضـحايا داخل شبكات غير قانونية .[71]

وتتطلب مواجهة الظاهرة مجموعة من الإجراءات المتكاملة، تبدأ بتطوير نظام وطني دقيق لتسـجيل المهاجرين وتصنيفهم، بحيث يتم التمييز بين المهاجر الاقتصادي، وطالب اللجوء، وضحية الاتجار بالبشر، والمخالف لقانون الإقامة، كما تحتاج ليبيا إلى تحديث التشريعات المتعلقة بالهجرة واللجوء والاتجار بالبشر، بما يسمح بمعالجة قانونية أكثر وضوحًا، ويمنع الإفلات من العقاب بالنسبة للمهربين والمتاجرين، وفي الوقت نفسه يحمي الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى مساعدة .[72]

كما أن المواجهة الفعالة تتطلب التعاون مع دول السـاحل نفسـها، لأن الظاهرة تبدأ قبل وصـول المهاجر إلى ليبيا، فالتنسيق مع النيجر وتشاد والسودان ومالي يجب ألا يقتصر على تبادل المعلومات الأمنية، بل ينبغي أن يشمل برامج توعية في مناطق المصـدر، وتنظيم العمالة الموسـمية، وتطوير آليات العودة الطوعية، ودعم التنمية في المناطق التي يعتمد سكانها على اقتصاد العبور، وبذلك تتحول المواجهة من مجرد منع وحجز وترحيل إلى سياسة إقليمية أكثر توازنًا .[73]

وتحتاج ليبيا كذلك إلى تطوير إدارة ملف الهجرة داخليًا من خلال توحيد الجهات المختصة، ورفع كفاءة أجهزة الرقابة، وتحسين ظروف مراكز الإيواء أو استبدالها بآليات أكثر إنسانية وتنظيمًا، مع توسيع التعاون مع المنظمات الدولية في مجالات الحماية والعودة الطوعية والتسجيل والمساعدة الطبية، فغياب الإدارة الموحدة يجعل كل إجراء محدود الأثر، بينما يساهم توحيد الرؤية والمؤسسات في تحويل ملف الهجرة من عبء أمني دائم إلى ملف قابل للإدارة .[74]

ترى الباحثة أن الهجرة غير الشـرعية تمثل تحديًا حقيقيًا للأمن الليبي، لكنها لا ينبغي أن تُعالج بمنظور أمني ضـيق فقط، فالمشـكلة في جوهرها ذات أبعاد إنسـانية وتنموية وقانونية، وإذا تم التعامل معها بمنطق الحجز والترحيل فقط فسـوف تستمر الشبكات في إنتاجها من جديد، ولذلك ترى الباحثة أن الحل يبدأ من تنظيم الملف داخليًا، ثم بناء شراكة جادة مع دول الساحل، ثم استهداف شبكات التهريب والاتجار لا الفئات الضعيفة من المهاجرين.

يتضح أن آثار الهجرة غير الشرعية على ليبيا تتجاوز الجانب الأمني المباشر، وتمتد إلى القانون والمجتمع والاقتصاد وحقوق الإنسـان، كما يتضـح أن المواجهة الفعالة تحتاج إلى مقاربة متوازنة تجمع بين حماية السيادة الليبية، ومكافحة شبكات التهريب، واحترام البعد الإنساني، والتعاون مع دول الساحل الأفريقي لمعالجة أسباب الهجرة من جذورها.

خلص هذا المبحث إلى أن الهجرة غير الشـرعية بين ليبيا ودول السـاحل الأفريقي تمثل ظاهرة مركبة لا يمكن فهمها من خلال النظر إلى المهاجر وحده، بل يجب تحليل المسـار كاملًا، ابتداءً من دول المصـدر والعبور، مرورًا بشـبكات النقل والتهريب، وصـولًا إلى المدن الليبية والسـواحل، وقد تبين أن ليبيا تؤدي دورًا مزدوجًا في هذه الظاهرة، فهي دولة عبور نحو أوروبا، وفي الوقت نفسه دولة مقصد مؤقت أو دائم لبعض الفئات الباحثة عن العمل أو الحماية.

كما أوضـح المبحث أن شبكات التهريب والاتجار بالبشر هي العامل الأكثر تأثيرًا في استمرار الظاهرة، لأنها تستغل ضـعف المهاجرين وحاجتهم، وتستفيد من الفراغ القانوني والمؤسسـي، وتحول الهجرة إلى نشـاط اقتصـادي غير مشـروع، وتبين كذلك أن آثار الهجرة غير الشرعية على ليبيا ليست أمنية فقط، بل تشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية وإنسانية وقانونية، الأمر الذي يجعل المعالجة الأمنية وحدها غير كافية.

وبناءً على ذلك فإن التعامل مع الهجرة غير الشرعية يتطلب رؤية شاملة تقوم على تنظيم ملف الهجرة داخليًا، وتطوير التشريعات، وتحسين آليات التسجيل والحماية، واستهداف شبكات التهريب والاتجار بالبشر، مع تعزيز التعاون مع دول الساحل الأفريقي لمعالجة أسـباب الهجرة في مناطق المصـدر والعبور، وبذلك تكتمل صـورة العلاقة بين ليبيا ودول السـاحل الأفريقي باعتبارها علاقة تتداخل فيها السياسة والأمن والهجرة في إطار واحد.

الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع **ليبيا ودول الساحل الأفريقي: دراسة في الأبعاد السياسية والأمنية والهجرة غير الشرعية،** باعتباره من الموضوعات المهمة التي تعكس طبيعة الترابط بين الداخل الليبي ومحيطه الإقليمي، خاصة في ظل ما تشهده منطقة الساحل الأفريقي من اضطرابات سياسية وأمنية متلاحقة، وقد اتضح من خلال الدراسة أن العلاقة بين ليبيا ودول الساحل ليست علاقة جوار جغرافي فقط، بل هي علاقة مركبة تتداخل فيها المصالح السياسية، والتحديات الأمنية، وحركة الهجرة غير الشرعية، وشبكات التهريب العابرة للحدود.

وقد بينت الدراسة أن الموقع الجغرافي لليبيا جعلها حلقة وصل بين شمال أفريقيا ودول الساحل، وهو ما منحها أهمية سياسية وأمنية كبيرة، لكنه في الوقت نفسه جعلها عرضة لتأثيرات الأزمات القادمة من الجنوب، كما أوضحت الدراسة أن التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 أضعفت قدرة الدولة على ضبط حدودها وإدارة علاقاتها مع دول الساحل بصورة فعالة، الأمر الذي ساعد على تنامي التهديدات الأمنية والهجرية.

كما خلص البحث إلى أن الهجرة غير الشرعية لا يمكن النظر إليها كظاهرة منفصلة، بل هي جزء من شبكة أوسع تضم الفقر، والصراعات المسلحة، وضعف التنمية، والجريمة المنظمة، وغياب التنسيق الإقليمي، ولذلك فإن التعامل مع هذه الظاهرة يحتاج إلى رؤية شاملة تجمع بين البعد السياسي، والبعد الأمني، والبعد الإنساني، حتى تتمكن ليبيا من حماية أمنها واستقرارها، وفي الوقت نفسه التعامل مع ملف الهجرة بطريقة أكثر تنظيمًا وفاعلية.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن العلاقة بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي علاقة متداخلة ومعقدة، إذ لا يمكن فصل البعد السياسي عن البعد الأمني وعن ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
2. بينت الدراسة أن الموقع الجغرافي لليبيا يمثل عامل قوة من حيث الأهمية الاستراتيجية، لكنه يتحول إلى عامل تهديد في ظل ضعف السيطرة على الحدود الجنوبية.
3. أوضحت الدراسة أن التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 أسهمت في تراجع قدرة الدولة على إدارة علاقاتها الإقليمية وضبط حدودها مع دول الساحل.
4. توصلت الدراسة إلى أن الحدود الجنوبية الليبية تمثل أحد أبرز مصادر التحدي الأمني، بسبب اتساعها وصعوبة مراقبتها وتداخلها مع شبكات التهريب والهجرة.
5. كشفت الدراسة أن الجماعات المسلحة وشبكات التهريب العابرة للحدود ساهمت في تعقيد المشهد الأمني الليبي، وأثرت في طبيعة العلاقة بين ليبيا ودول الساحل.
6. بينت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ليست ظاهرة عفوية، بل ترتبط بشبكات منظمة تستغل ضعف المهاجرين وحاجتهم، وتحول الهجرة إلى نشاط اقتصادي غير مشروع.
7. أكدت الدراسة أن التعامل مع الهجرة غير الشرعية من منظور أمني فقط لا يكفي، لأن الظاهرة لها أسباب اقتصادية واجتماعية وإنسانية مرتبطة بدول المصدر والعبور.
8. توصلت الدراسة إلى أن استقرار ليبيا يرتبط بدرجة كبيرة باستقرار منطقة الساحل الأفريقي، وأن أي اضطراب في هذه المنطقة ينعكس بصورة مباشرة على الأمن الليبي.

**التوصيات**

1. ضـرورة تبني الدولة الليبية اسـتراتيجية وطنية شـاملة لإدارة ملف الحدود الجنوبية، تقوم على الجمع بين الإجراءات الأمنية والتنمية المحلية والتنسيق مع دول الجوار.
2. تعزيز التعاون السياسي والأمني بين ليبيا ودول الساحل الأفريقي، خاصة في مجالات تبادل المعلومات، ومكافحة التهريب، وتنظيم الهجرة، ومراقبة المعابر الحدودية.
3. العمل على تطوير التشريعات الليبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، بما يضمن محاسبة شبكات التهريب وحماية الفئات الضعيفة من المهاجرين.
4. الاهتمام بتنمية مناطق الجنوب الليبي وتحسـين أوضـاعها الاقتصـادية والخدمية، باعتبار أن التهميش وضـعف التنمية يساعدان على انتشار أنشطة التهريب والجريمة المنظمة.

المقترحات لدراسات مستقبلية

1. إجراء دراسة مستقبلية حول دور التنمية المحلية في الجنوب الليبي في الحد من الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب.
2. دراسة أثر التحولات السياسية في دول الساحل الأفريقي على الأمن القومي الليبي بعد عام 2011.
3. إجراء دراسة مقارنة بين التجربة الليبية وتجارب دول شمال أفريقيا في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية والحدود.

هوامش البحث:

---

(1)Morten Bøås, The Sahel Crisis and the Need for International Support, Uppsala: The Nordic Africa Institute, Policy Dialogue No. 15, 2019, pp. 6-8, 13-14

(2) محمد سليمان الزواوي، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، مجلة رؤية تركية، العدد 11، ربيع 2014، ص 23–25.

(3) خالد أبو القاسم عمر الهنشيري، الحدود البرية لدول الساحل الإفريقي وأثرها على أمن واستقرار ليبيا، مجلة القرطاس، العدد السابع والعشرون، المجلد الثاني، سبتمبر 2025، ص 348–349، 353–356.

(4)Wolfram Lacher, Libya's Fractious South and Regional Instability, Security Assessment in North Africa, Dispatch No. 3, Geneva: Small Arms Survey, February 2014, pp. 1, 4, 6, 9

(5) سـعيد عمار محمد الكيلاني، الهجرة غير الشـرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراسـة بين التأصـيل والأسـباب، مجلة شروس العلمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة نالوت، ديسمبر 2024، ص 71–73، 83–84، 87–92.

(6)Mark Micallef, Rupert Horsley and Alexandre Bish, The Human Conveyor Belt Broken: Assessing the Collapse of the Human-Smuggling Industry in Libya and the Central Sahel, Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime and Clingendael Institute, March 2019, pp. 2, 9-10, 40, 55-56, 67-69

(7)Mohamed Eljarh, op, cit., pp. 7-15.

(8)Wolfram Lacher, op, cit., pp. 1-8.

(9) محمد إمحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 5–6، 61–62.

(10) خالد أبو القاسم عمر الهنشيري، مرجع سابق، ص 348–356.

(11) سعيد عمار محمد الكيلاني، مرجع سابق، ص 71–92.

(12) عبد السـلام أحمد محمد الدبيب، الهجرة غير الشـرعية كأحد مهددات الأمن القومي الليبي منذ عام 2011، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد الثالث، العدد الأول، 2025، ص 412–443.

(13)Peter Tinti, Tackling the Niger–Libya Migration Route: How Armed Conflict in Libya Shapes the Agadez Mobility Economy, Research Paper, London: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, 31 July 2024, pp. 2-4, 15-18.

(14)Tim Eaton and Lubna Yousef, op، cit., pp. 6-9, 55-60.

(15)Mohamed Eljarh, op، cit., pp. 13-15.

(16) أوحيده عبد الله أوحيده نجم، التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء وانعكاساتها على الاستقرار في ليبيا، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2026، ص 123–124.

(17) أبوالقاسم محمد مصباح القاضي، ليبيا ودول الجوار الأفريقي: العلاقات السياسية ومشكلات الحدود، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، يوليو 2023، ص 135–136.

(18) أبوالقاسم محمد مصباح القاضي، مرجع سابق، ص 136–137.

(19) كمال سالم الشكري، أبعاد السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية، مجلة الأصالة، الجامعة الليبية للعلوم التربوية، العدد الخامس، ديسمبر 2022، ص 314–316.

(20) كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص 314–319.

(21)Mohamed Eljarh, op, cit., pp. 14-15.

(22)Djallil Lounnas, The Libyan Security Continuum: The Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System, MENARA Working Papers, No. 15, October 2018, pp. 2-3.

(23)Djallil Lounnas, op, cit., pp. 2-4.

(24)Farid Polat, Political Stagnation in Libya: Geopolitical Implications Threatening Regional Stability, IRIS, Observatory of the Maghreb, Note, March 2025, pp. 1-2.

(25)M'Ben Lamma, The Tribal Structure in Libya: Factor for Fragmentation or Cohesion?, Fondation pour la Recherche Stratégique, 2017, pp. 4-5, 46-48.

(26) أوحيده عبد الله أوحيده نجم، مرجع سابق، ص 124، 138.

(27)Mohamed Eljarh, op، cit., pp. 13-14.

(28)Jędrzej Czerep, The Paradox of Libya's Africanization after 2011: The Growing Influence of Sub-Saharan Governments, Rebels, Diplomats and Criminals in Post-Gaddafi Libya, EuroMeSCo Paper, No. 49, European Institute of the Mediterranean, 2023, p. 18.

(29)Mohamed Eljarh, op, cit., pp. 13-15.

(30)Farid Polat, op, cit., pp. 1-3.

(31) كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص 319.

(32)Jędrzej Czerep, op, cit., pp. 18-20.

(33)Mohamed Eljarh, op, cit., pp. 13-15.

(34)Wolfram Lacher, op, cit., pp. 1-4.

(35)Peter Cole, Borderline Chaos? Securing Libya's Periphery, Carnegie Endowment for International Peace, October 18, 2012, pp. 1-2.

(36) محمد إبراهيم السنوسي، أزمة تأمين الحدود الجنوبية لليبيا، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 5 مايو 2023، ص 1–3.

(37)Peter Cole, op, cit., pp. 2-4.

(38) خالد أبو القاسم عمر الهنشيري، مرجع سابق، ص 348–356.

(39)Peter Cole, op, cit., pp. 3-5.

(40)Peter Cole, op, cit., pp. 8-10.

(41)Emadeddin Badi, Exploring Armed Groups in Libya: Perspectives on Security Sector Reform in a Hybrid Environment, Geneva: DCAF – Geneva Centre for Security Sector Governance, 2020, pp. 6-8, 15-16.

(42)Emadeddin Badi, op, cit., pp. 45-47.

(43)Wolfram Lacher, op, cit., pp. 4-7.

(44)Emadeddin Badi, op, cit., pp. 46-50.

(45)Fiona Mangan and Matthias Nowak, The West Africa–Sahel Connection: Mapping Cross-border Arms Trafficking, Geneva: Small Arms Survey, Briefing Paper, December 2019, pp. 5-6.

(46)Wolfram Lacher, op, cit., pp. 6-7.

(47)United Nations Office on Drugs and Crime, Trafficking in the Sahel: Guns, Gas, and Gold, UNODC, May 2023, n.p.

(48)Council on Foreign Relations, Violent Extremism in the Sahel, Global Conflict Tracker, May 5, 2026, n.p.

(49)United Nations Office on Drugs and Crime, op, cit., n.p.

(50)Council on Foreign Relations, op, cit., n.p.

(51)Jérôme Tubiana and Claudio Gramizzi, Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad–Sudan–Libya Triangle, Geneva: Small Arms Survey, HSBA Working Paper No. 43, 2017, pp. 14-16.

(52) أوحيده عبد الله أوحيده نجم، مرجع سابق، ص 123–124، 138.

(53)Council on Foreign Relations, op, cit., n.p.

(54) سعيد عمار محمد الكيلاني، مرجع سابق، ص 71–73.

(55) طه الكوني المختار معيوف، الهجرة غير الشـــرعية في ليبيا: مقاربة قانونية وأمنية لفهم الســـياق واقتراح الحلول، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد السادس، سبتمبر 2025، ص 414–415.

(56) سعيد عمار محمد الكيلاني، مرجع سابق، ص 83–84.

(57) المنظمة الدولية للهجرة، تقرير المهاجرين في ليبيا، الجولة 50، مصفوفة تتبع النزوح، أغسطس 2024، ص 4–6.

(58) سعيد عمار محمد الكيلاني، مرجع سابق، ص 71–72.

(59)Peter Tinti, op, cit., pp. 2-4, 15-18.

(60)United Nations High Commissioner for Refugees, Annual Results Report 2024: Libya, UNHCR, May 28, 2025, pp. 4-5, 10-11.

(61)Tim Eaton and Lubna Yousef, op, cit., pp. 5-7.

(62)Tim Eaton and Lubna Yousef, op, cit., pp. 12-14, 22-23.

(63) طه الكوني المختار معيوف، مرجع سابق، ص 414–415.

(64)Tim Eaton and Lubna Yousef, op, cit., pp. 55-62.

(65)United Nations High Commissioner for Refugees, op, cit., pp. 4-5.

(66) طه الكوني المختار معيوف، مرجع سابق، ص 424-426.

(67) Tim Eaton and Lubna Yousef, op ،63-60. cit., pp .

(68) طه الكوني المختار معيوف، مرجع سابق، ص 414-415.

(69) سعيد عمار محمد الكيلاني، مرجع سابق، ص 71-73.

(70)United Nations High Commissioner for Refugees, op, cit., pp. 4-5, 8-10.

(71)Tim Eaton and Lubna Yousef, op, cit., pp. 59-63.

(72) طه الكوني المختار معيوف، مرجع سابق، ص 414-415، 424-426.

(73)International Organization for Migration, Migration Trends at Libya's Borders: April–June 2025, Displacement Tracking Matrix, 2025, pp. 1-3.

(74)United Nations High Commissioner for Refugees, op, cit., pp. 27-29.